



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الإدارية
قسم العلوم المالية والمصرفية

إدارة المخاطر وأثرها في البنوك المصرفية اليمنية

دراسة حالة ” بنك الكريمي للتمويل الأصغر“

مشروع بحث مقدم لاستكمال الحصول على درجه البكالوريوس
في قسم العلوم المالية والمصرفية

إعداد الطالب

أحمد خطاب عبدالعزيز بن وبر ريان محمد مهيب اليمني

إيلاف عبدالرحمن جحاف ريم رفيق الأغبري

فاطمة محمد حسن القرظي

تحت اشراف الدكتور/

محمد الشوكاني

۲۰۲۱/۲۰۲۰



(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

(وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ
وَسَتُكُونُونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فِتْنَةً كَمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)

سورة التوبة، رقم الآية (١٠٥)

الإهداء

إلى أبائنا الأعزاء

إلى أمهاتنا الغاليات

إلى أخواننا الأعزاء

إلى وطننا الغالي

إلى روح الفقيه الدكتور / محمد الصلوي

نهدي هذا البحث المتواضع

الشكر والتقدير

يطيب لنا في هذا المقام وبعد هذا الجهد وهذا العمل الدؤوب الذي
وصلنا الليل بالنهار من اجله ان نشكر الله عز وجل على منة وكرمة
علينا حتى اتممنا هذا العمل

واعترافاً بالفضل لأهله واتباعا لقولة صلى الله عليه وسلم

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

فجزيل الشكر والتقدير الى الدكتور/

د. محمد الشوكاني

وكل الكادر العامل في الكلية

وإلى كل من ساهم او ساعدنا في إنجاز وإتمام بحثنا هذا .

قائمة المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
١.	الآية القرآنية	ج
٢.	الإهداء	د
٣.	الشكر والتقدير	هـ
٤.	قائمة المحتويات	و
٥.	قائمة الجداول	ز
٦.	قائمة الأشكال	ح
٧.	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
٨.	المبحث الأول: خطة البحث وإجراءاته	١
٩.	المبحث الثاني: الدراسات السابقة.	٨
١٠.	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة :	
١١.	المبحث الأول: إدارة المخاطر	١٧
١٢.	المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك اليمنية	٣٥
١٣.	المبحث الثالث: إدارة المخاطر في مصرف الكريمي	٤١
١٤.	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
١٥.	المبحث الأول: منهج وإجراءات البحث:	٤٩
١٦.	المبحث الثاني: تحليل ونتائج البحث	٥٦
١٧.	الفصل الرابع عرض النتائج والتوصيات	
١٨.	النتائج	٧٠
١٩.	التوصيات	٧١
٢٠.	قائمة المراجع والمصادر	٧٢
٢١.	الملاحق	٧٦

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الجدول
٥١	جدول رقم (١) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (الجنس)
٥٢	جدول رقم (٢) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (العمر)
٥٣	جدول رقم (٣) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (المؤهل العلمي)
٥٤	جدول رقم (٤) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (المركز الوظيفي)
٥٥	جدول رقم (٥) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (سنوات الخبرة)
٥٦	جدول رقم (٦) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الأولى
٥٧	جدول رقم (٧) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثانية
٥٨	جدول رقم (٨) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثالثة
٥٩	جدول رقم (٩) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الرابعة
٦٠	جدول رقم (١٠) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الخامسة
٦١	جدول رقم (١١) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة السادسة
٦٢	جدول رقم (١٢) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة السابعة
٦٣	جدول رقم (١٣) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثامنة
٦٤	جدول رقم (١٤) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة التاسعة
٦٥	جدول رقم (١٥) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة العاشرة
٦٦	جدول رقم (١٦) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الحادية عشر
٦٧	جدول رقم (١٧) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثانية عشر
٦٨	جدول رقم (١٨) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثالثة عشر

قائمة الأشكال

الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم (١) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (الجنس)	٥١
الشكل رقم (٢) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (العمر)	٥٢
الشكل رقم (٣) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (المؤهل العلمي)	٥٣
الشكل رقم (٤) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (المركز الوظيفي)	٥٤
الشكل رقم (٥) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (سنوات الخبرة)	٥٥
الشكل رقم (٦) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الأولى	٥٦
الشكل رقم (٧) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثانية	٥٧
الشكل رقم (٨) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثالثة	٥٨
الشكل رقم (٩) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الرابعة	٥٩
الشكل رقم (١٠) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الخامسة	٦٠
الشكل رقم (١١) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة السادسة	٦١
الشكل رقم (١٢) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة السابعة	٦٢
الشكل رقم (١٣) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثامنة	٦٣
الشكل رقم (١٤) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة التاسعة	٦٤
الشكل رقم (١٥) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة العاشرة	٦٥
الشكل رقم (١٦) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الحادية عشر	٦٦
الشكل رقم (١٧) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثانية عشر	٦٧
الشكل رقم (١٨) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثالثة عشر	٦٨

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى الآتي: التعرف على وضعية إدارة المخاطر في مصرف الكريمي، وإبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر وكيفية إدارتها. ومعرفة توافر الإجراءات السليمة لتطوير عمل إدارة المخاطر في مصرف الكريمي. ومعرفة توافر التدابير والإجراءات الرقابية في إدارة المخاطر في مصرف الكريمي.

وكانت من أهم نتائج هذه البحث الآتي: أنه يوجد تأثير لإدارة المخاطر على البنوك اليمنية، ويوجد لدى البنك إدارة متخصصة في إدارة المخاطر، وتهتم القيادة العليا في البنوك بإدارة المخاطر والعاملين فيها ويتم تأهيل وتدريب العاملين في إدارة المخاطر من خلال الاستعانة بخبراء محليين ودوليين في مجال إدارة المخاطر، ولإدارة المخاطر دور في الوقاية من الأزمات المالية التي تمر بها البلاد. وإدارة المخاطر تقدم الحلول المعالجات المناسبة لحل الأزمات المالية التي قد تواجه البنك. و تقوم إدارة البنك بوضع تشريعات وقوانين تنظم العمل في إدارة المخاطر وبما يساهم في حل الأزمات المالية في البنك وتوفير قيادة البنك كافة الإمكانيات المادية اللازمة لإدارة المخاطر.

وبرزت أهم التوصيات في الآتي: توصي بأنه على القيادة العليا في البنوك الاهتمام بإدارة المخاطر والعاملين فيها، و تحرص قيادة البنك على تأهيل وتدريب العاملين في إدارة المخاطر من خلال الاستعانة بخبراء محليين ودوليين في مجال إدارة المخاطر. و يجب على قيادة البنك الاعتماد على شخصية العميل وقدرته على إدارة النشاط وعلى نوع الضمانات التي يقدمها للبنك عند اتخاذ القرار الائتماني. ويوصي الباحثون بإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث مستقبلاً. و يوصي الباحثون بالاستفادة من نتائج هذه الدراسة والدراسات السابقة والعمل على تطبيقها على أرض الواقع.

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

المبحث الأول: خطة البحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

خطة البحث

مقدمة:

تتعرض البنوك في العصر الحالي إلى مخاطر عديدة ناتجة عن التطورات المتسارعة في مختلف الأنشطة والتوسع في مجال المحافظ الائتمانية عدا عن التطورات التكنولوجية الهائلة وتطور أنظمة الاتصال والمعلومات، لذلك أصبح لزاماً على البنوك أن تتخذ الإجراءات اللازمة للتعرف على هذه المخاطر ووضع الإجراءات المناسبة للحد منها.

وتعد البنوك المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي لدولة ما، فهي تعمل على جمع الأموال وتوظيفها على أحسن وجه من خلال إقراضها لطالبيها سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات حكومية وخاصة أو هيئات ومؤسسات دولية أو استثمارها في الأسواق المالية المحلية والدولية.

لكن هذه الوظائف تعد بمثابة وظائف تقليدية بسيطة، فاليوم وما تشهده البنوك من تطورات عالمية من عولمة مصرفية وما أفرزته من اندماج وخصوص البنوك وكذلك ظهور البنوك الالكترونية والمشتقات المالية. أصبحت البنوك تعني جملة من الضغوط والمنافسة فيما بينها.

لذا كان من الضروري عليها البحث عن تحسين الخدمات المصرفية وعلى مواكبة البنوك العالمية، وذلك بتزويد البنوك بوسائل الإعلام الآلي واستعمال البطاقات الائتمانية والموزعات الآلية لتسهيل عمليات السحب والإيداع للعملاء حتى أيام العطل.

وفي سعي الإدارة البنكية إلى تحقيق أكثر ربح ممكن من مزاولة أنشطتها تتعرض لمخاطر ولكي تتجنبها أو تخفف من آثارها السلبية، وهذا للحفاظ على سلامة البنك وعلى المنظومة المصرفية ككل لأن وجود إشاعة فقط كفيلة بتحطيم أقوى البنوك، وهنا تبرز أهمية وجود إدارة للمخاطر خاصة بكل بنك تهتم بمراقبة وقياس المخاطر ووضع القوانين اللازمة والمناسبة والملائمة لكل نوع من المخاطر.

ثم إن نجاح أي إدارة للمخاطر لدى أي بنك يعتمد اعتماداً كلياً على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية وبالأطر المحددة وعلى مدى استعدادة للتعامل مع المستجدات العالمية.

وفي هذا البحث يحتوي على إدارة المخاطر في البنوك اليمنية دراسة على مصرف الكريمي بهدف تحليل هذا الجانب الهام بما يعدم كفاءة هذه الإدارة، والارتقاء بها لتحسين أداء البنوك، والوقوف على نواحي القصور والخلل، خاصة في ظل وضع يشوبه الغموض في تنظم السياسات الائتمانية في هذه البنوك واحتدام المنافسة والرغبة في تقديم الخدمات الائتمانية المأمونة من المخاطر، واستثمار أموال المودعين بالضمانات الكافية.

مشكلة البحث:

نتيجة لتزايد الأزمات المصرفية والتي أبرز مسبباتها الضعف الواضح في إدارة المخاطر، جاء هذا البحث ليتحدث عن إدارة المخاطر في البنوك المصرفية اليمنية، والمقومات والاستعدادات اللازمة لتطوير هذه الأنظمة وفق معايير إدارة المخاطر، وتتمحور معرفة هذا البحث في الإجابة على السؤال الآتي:

- ما هو أثر إدارة المخاطر في البنوك المصرفية اليمنية؟

ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

- ما هي العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر عن البنوك المصرفية اليمنية؟
- ما هي التدابير والإجراءات الرقابية لإدارة المخاطر في مصرف الكريمي؟
- ما هي الصعوبات والتحديات التي تواجه إدارة المخاطر للحد من الأزمات المالية في البنوك؟

أهداف البحث:

- يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في محاولة إيجاد أسلوب علمي لإدارة المخاطر بمصرف الكريمي، وتسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:
- التعرف على إدارة المخاطر في مصرف الكريمي.
 - إبراز المفاهيم الأساسية للمخاطر وكيفية إدارتها.
 - التعرف على المخاطر التي تخص بنك الكريمي.
 - معرفة توافر الإجراءات السليمة لتطوير عمل إدارة المخاطر في مصرف الكريمي.
 - معرفة توافر التدابير والإجراءات الرقابية في إدارة المخاطر في مصرف الكريمي.
 - معرفة العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر عن البنوك المصرفية اليمنية؟ .

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية: أبعاد إدارة المخاطر في البنوك المصرفية اليمنية.

الفرضيات الفرعية:

- ١- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر المناخ الملائم وإدارة المخاطر في البنوك المصرفية اليمنية.
- ٢- هناك علاقة بين توافر الإجراءات السليمة وإدارة المخاطر في مصرف الكريمي.
- ٣- هناك علاقة بين إجراءات التعامل مع الائتمان ومتابعة إدارة المخاطر بمصرف الكريمي.
- ٤- هناك علاقة بين التدابير والإجراءات الرقابية وإدارة المخاطر بمصرف الكريمي.
- ٥- ما هي العلاقة بين المخاطر المالية النظامية والغير نظامية وأثرها على بنك الكريمي؟

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

- ١) يتركز هذا البحث على تحديد وتفسير متغيرات إدارة المخاطر الائتمانية وهي بذلك تساهم في سد الفجوة البحثية في هذا المجال، ونتناول الموضوع بشكل جزئي في العديد من الدراسات.

- ٢) إلقاء الضوء على أساليب إدارة المخاطر وأدوات قياسها.

الأهمية العملية:

- ١) يأتي هذا البحث من كونه دراسة تتلمس موضوع إدارة المخاطر في البنوك اليمنية دراسة حالة (مصرف الكريمي) والاستفادة من نتائجها من خلال تفعيل ورفع مستوى إدارة المخاطر في مصرف الكريمي.
- ٢) والمساعدة في تحديد أهم المعوقات التي تؤدي إلى زيادة المخاطر وما ينتج عنها من تأثيرات على قدرة البنوك على البقاء والنمو والاستمرار.

حدود الدراسة:

١. الحدود الموضوعية: إدارة المخاطر في البنوك اليمنية (دراسة حالة مصرف الكريمي).
٢. الحدود البشرية: عينة من الموظفين بمصرف الكريمي.
٣. الحدود المكانية: مصرف الكريمي –أمانة العاصمة الجمهورية اليمنية.
٤. الحدود الزمانية: العام الدراسي ٢٠٢٠ / ٢٠٢١ م.

أسباب اختيار البحث:

- تم اختيار البحث لمعرفة المخاطر التي تواجهها البنوك وخاصة بنك الكريمي.
- معرفة مواجهة التحديات والصعوبات التي تقوم بها البنوك اليمنية.
- اختيار عنوان البحث لإدارة المخاطر كونها من أهم الإدارات والأقسام في البنوك ودورها الكامل في أمان البنك.

صعوبات البحث:

- ندرة المصادر والمراجع في هذا المجال.
- الأوضاع التي تمر بها البلاد (الحرب والعدوان على وطننا الحبيب).
- موجة كورونا Covid19 وتأثيرها على قطاع الأعمال في جميع المجالات).

منهج البحث:

- تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كونه الوحيد والأنسب لمثل هذه البحوث.

إطار البحث:

- يعالج موضوع البحث كيفية إدارة المخاطر البنكية في البنوك اليمنية، من خلال التطرق لأنواع المخاطر والوسائل والأساليب الوقائية والعلاجية المختلفة في البنوك، من خلال التعرف أكثر على إدارة المخاطر والتحول منها.

نموذج الدراسة:

المتغير التابع

• البنوك المصرفية.

المتغير المستقل

• إدارة المخاطر.

هيكل البحث:

الفصل الأول: الإطار العام للبحث، وتحتوي على مبحثين:

المبحث الأول: خطة البحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث (إدارة المخاطر على البنوك اليمنية دراسة

حالة على مصرف الكريمي) ويحتوي على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: إدارة المخاطر

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك اليمنية

المبحث الثالث: إدارة المخاطر في مصرف الكريمي

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية، وتحتوي على مبحثين:

المبحث الأول: منهج وإجراءات البحث:

المبحث الثاني: تحليل ونتائج البحث

النتائج

التوصيات

قائمة المصادر والمراجع

الملاحق

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناول إدارة المخاطر في البنوك وغيرها ومنها ما يلي:
أولاً: الدراسات العربية:

١. دراسة عبدالولي وآخرون (٢٠١٩) بعنوان دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية بالتطبيق على كاك بنك:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في تقييم أداء المخاطر، وكيفية تحسين إدارة المخاطر في البنوك اليمنية. وأستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت الدراسة على كاك بنك (بنك التسليف التعاوني الزراعي).

وكانت من أهم نتائجها أنه يوجد دور للمراجعة في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية في بنك التسليف التعاوني الزراعي، ووضحت بتفعيل إدارة المخاطر المصرفية من خلال الدقة والشفافية والوضوح في التقارير المالية للبنك.

وأوصت الدراسة إلى أهمية إجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال وزيادة الكفاءة المهنية وتحسين تقدير مخاطر المراجعة مما يؤدي إلى جودة الأداء المهني.

٢. دراسة هدف طاع الله عبداللطيف (٢٠١٧)، دور المراجعة في تفعيل إدارة المخاطر:

وهدف الدراسة إلى معرفة دور المراجعة في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك، وهي دراسة عينة من المؤسسات في جمهورية الجزائر، واستخدم المنهج الوصفي الاستقرائي الاستنباطي، بهدف التوصل إلى إجابات ونتائج منطقية تدعم الفرضيات الواردة في الدراسة، وبنسبة للجانب النظري فتم استلام حصة من أهم الدراسات والمقالات العلمية والمجالات، أما بالنسبة للجانب التطبيقى فقد تم إعداد تصميم استبانة لغرض الدراسة وتم توزيعها على المؤسسات محل الدراسة ومحافظي الحسابات ومحاسبين معتمدين.

٣. دراسة. هيفاء غانية(٢٠١٥م): بعنوان " إدارة المخاطر المصرفية على ضوء

مقررات بازل ٢ و ٣

دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي (BNA-BDL-BEA)" وهدفت هذه الدراسة إلى التطرق إلى أهم النقاط المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية وكذا مقررات لجنة بازل لرقابة والإشراف المصرفي في مجال إدارة المخاطر المصرفية، وتطرقت إلى واقع إدارة المخاطر المصرفية في الجزائر ومدى تطبيقها لمقررات بازل ٢ و ٣.

وقد توصلت إلى العديد من النتائج أهمها:

- تطبيق مقررات بازل ٢ أصدر بنك الجزائر النظام رقم ٠٢-٠٣ المؤرخ في ٤ نوفمبر ٢٠٠٢ والمتعلق برقابة على البنوك، ولإدخال بازل ٣ حيز التطبيق أصدر النظام رقم ١١-٠٤ والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.

- البنوك الجزائرية تتبنى وتطبق مبادئ إدارة المخاطر المصرفية ومهامها، وكذا تطبق مقررات بازل الثانية من الاحتفاظ بالحد الأدنى لرأس المال والمراجعة الإشرافية في حين أن البنوك الجزائرية لم تطبق الركيزة الثالثة لبازل ٢ والخاصة بانضباط السوق نظراً لافتقار الجزائر لسوق مالي نشط.

- رغم إصدار النظام رقم ١١-٠٤ والمتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر لسيولة لم تطبق البنوك الجزائرية لحد الآن مقررات بازل ٣.

٤. دراسة .محمد عبد الحميد عبد الحي(٢٠١١م) بعنوان "إدارة المخاطر في

المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة) جامعة حلب ، سوريا :

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الآلية التي يتم من خلالها إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية (متغير تابع) وذلك بالاستناد إلى الأدوات والمبادئ والمعايير (المتغير المستقل) الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وتعتبر صيغ التمويل الإسلامي من مشاركات ومضاربات ومرابحات واستصناع وسواها البديل الأنسب لعمليات التمويل عن الاقتراض من المصارف التقليدية، لأنها تتيح الفرصة

لطالب التمويل لاختيار الصيغة التي تناسبه، وللمصرف للقيام بتقديم التمويل بالصيغة الأنسب للعملية أو المشروع المعروض عليه.

وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- إن قيام المصارف الإسلامية بالتحري والدراسة قبل الإقدام على أية عملية تمويل بهدف التأكد من سلامة العملية أو المشروع المطلوب تمويله يقلل من احتمالات تعرضها لمخاطر التشغيل وبالتالي يسهم في تحقيق مزيد من الاستقرار المالي والاقتصادي، ويجنب الاقتصاد الوقوع في أزمات مالية ومصرفية .

- إن قبول المصرف الإسلامي للإيداعات على أساس المضاربة يجنبه تحمل أي عبء مستقبلي تجاه أصحاب الودائع، مما يعطيه مجالاً من المرونة في تخير المشروعات أو القطاعات أو الأعمال التي سيقوم بتمويلها.

- تتعرض المصارف الإسلامية لذات النوع من المخاطر التي تتعرض لها المصارف التقليدية، والمتمثلة في مخاطر السوق والائتمان والتشغيل وإن كان هناك خلاف في طبيعة هذه المخاطر في بعض الأحيان.

- هناك مخاطر إضافية تتعرض لها المصارف الإسلامية تتمثل في مخاطر عدم الالتزام بالشريعة ومخاطر الإزاحة التجارية (أو المخاطر التجارية المنقولة)، والتي يترتب على المصرف بموجبها التنازل عن جزء من أرباحه لصالح أصحاب حسابات الاستثمار، لتحفيزهم على عدم سحب ودائعهم، لاسيما إذا كانت عوائد المنافسين أعلى مما هو محقق لدى المصرف ذي العلاقة .

٥. دراسة. رانية علاونة(٢٠٠٥): بعنوان " إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية- حالة الأردن، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك":

حيث بينت الباحثة أن العمل المصرفي الإسلامي يتميز بأنه عمل يقوم على المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي المشاركة في المخاطرة، وبناءً عليه فإن تحقيق فهم أكبر لطبيعة المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية يمثل أحد المتطلبات الأساسية للتمكن من تصميم الأساليب التي تدار بها هذه المخاطر.

وقد سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية المخاطر التي قد تواجه المصارف الإسلامية، كما استهدفت التعرف إلى مجموعة الأساليب التي يمكن للمصارف الإسلامية أن تستخدمها في إدارة مخاطرها، بالإضافة إلى أنها هدفت إلى معرفة ما تحقق للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن للتعامل مع مخاطرها، وقد أظهرت الدراسة أن هناك اختلافاً جوهرياً بين مخاطر المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، مما يتطلب توفير مجموعة من الأساليب تناسب هذا النوع من المخاطر، وتتاسب الأساس العقيدي الذي قامت عليه هذه المصارف، كما أظهرت الدراسة أن هناك مجموعة من الأساليب المناسبة للتعامل مع المخاطر في المصارف الإسلامية مثل بيع العربون، وعقد التوريد، والوعد الملزم، وخيار الشرط، والعقود الموازية، والتأمين التعاوني، والضمانات الشخصية والعينية، وكفاية رأس المال. وأظهرت أيضاً أن المصارف الإسلامية العاملة في الأردن ذات كفاءة عالية في إدارتها للمخاطر، وقد تمثلت هذه الكفاءة بحرصها على إبقاء أدائها المالي على أحسن ما يرام، وذلك باتباع مجموعة من السياسات المالية في كفاية رأس المال وابتعادها وتنفيذ أوامر السلطات الرقابية التابعة لها وأخذاً بمقترحات بازل كذلك عن التوظيف بصيغ ذات مخاطر عالية كالمشاركة والمضاربة، والتركيز على صيغ المراجحات للآمر بالشراء أو الاستثمار السلعي المخصص.

٦. دراسة (النعمي، ٢٠٠٢):

بغنوان: "قياس المخاطرة الاستراتيجية باستخدام مؤشرات مالية ذات طبيعة استراتيجية - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف السودانية:

هدفت الدراسة إلى تحليل المخاطرة الاستراتيجية من خلال استخدام المؤشرات المالية وبيان مدى تأثير تلك المخاطرة على الأداء المالي للمصارف، وتحديد المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية التي تؤثر فيها.

وتكونت عينة الدراسة من عشرة مصارف، ثلاثة حكومية وسبعة مساهمة عامة محدودة، في الفترة (١٩٩٠-١٩٩٧) وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للمخاطرة الاستراتيجية على الأداء المالي للمصارف، كما أن الأداء المالي

الاستراتيجي الجيد يتحقق من خلال تطوير المقدرات التنظيمية وتنفيذ النشاطات بكفاءة والتعامل البناء مع البيئة الخارجية، والنظر إلى الأداء المالي من ناحية العائد والمخاطرة لوضع الرؤية السليمة لمسار عمل المصرف ومساعدة الإدارة على صنع القرارات الصحيحة في ممارسة الأنشطة المصرفية.

٧. دراسة. (الرشدان، ٢٠٠٢) : بعنوان: "محددات الربحية في المصارف التجارية الأردنية":

هدفت الدراسة إلى تحديد وقياس أثر المحددات المختلفة المؤثرة على ربحية المصارف التجارية الأردنية، وقد شملت عينة الدراسة كل من (البنك العربي، وبنك الأردن، والبنك الأردني الكويتي)، وقد عملت الدراسة على تحديد أثر كل من: (الرافعة المالية، وتكلفة الودائع، والسيولة، وحجم المصارف، ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر رأس المال وقياسها) على ربحية هذه المصارف. وتوصلت الدراسة إلى أن الرافعة المالية كان لها تأثير سلبي على ربحية تلك المصارف، وكان أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف ضعيفاً جداً بسبب ارتفاع هوامش أسعار الفائدة، كما كانت مخاطر رأس المال ذات أثر ضعيف جداً على ربحية البنك العربي وبنك الأردن، أما نسبة السيولة فلم يكن لها تأثير على ربحية كل من البنك العربي والبنك الأردني الكويتي، في حين كانت ذات تأثير سلبي على ربحية بنك الأردن، وقد كان لحجم المصرف تأثير على الربحية لتلك المصارف.

٨. دراسة(خريوش والزعبي والعبادي، ٢٠٠٤): بعنوان: " العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الأردني - دراسة ميدانية":

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي لدى البنوك الأردنية، ولتحقيق ذلك تم جمع البيانات من عدة مصادر شملت القوائم المالية للبنوك (موضوع العينة وعددها ١٣ بنك)، بالإضافة إلى التقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني وبورصة عمان للأوراق المالية، وذلك عن الفترة (١٩٩٢-٢٠٠٢)، وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد، حيث تم من خلاله التوصل إلى مجموعة من النتائج، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين درجة

الأمان المصرفي وكل من معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الاستثمار، كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين درجة الأمان المصرفي وكل من مخاطر السيولة ومخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان، وقدم الباحثون مجموعة من التوصيات التي من شأنها إبراز أهمية الأمان المصرفي للجهات المعنية في مجال التمويل والاستثمار.

٩. دراسة (الدحيات ٢٠٠٨): بعنوان قياس أداء شركات الوساطة المالية الأردنية باستخدام مؤشرات مالية وغير مالية:

هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج مكون من عدد من المؤشرات المالية وغير المالية لتقييم مخاطر الأداء في شركات الوساطة المالية في الأردن بغرض التوصل إلى نموذج يمكن من خلاله التمييز بين المنشآت الأكثر نجاحاً وتلك الأقل نجاحاً، وقد استخدمت الدراسة أسلوب التحليل التمييزي للوقوف على أفضل المؤشرات المالية التي يتضمنها النموذج، وفي ضوء نتائج الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة تطبيق النموذج المقترح لإمكانية الحكم على سلامة الأداء المالي للشركات موضوع الدراسة.

١٠. دراسة (مطر ٢٠١٠م): بعنوان نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين - دراسة تطبيقية:

هدفت الدراسة إلى صياغة نموذج مقترح يمكن من خلاله التنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين، و لتحقيق هذا الهدف قد تم اختيار مجموعة من المؤشرات المالية واستخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لاختيار أفضلها من حيث القدرة على التنبؤ بأوضاع المنشآت المصرفية ، والتعرف على ما إذا كانت قابلة للتعثر من عدمه وذلك قبل وقوع التعثر بسنتين، وقد أوصت الدراسة بضرورة متابعة تطبيق النموذج المقترح وفقاً للمتغيرات السنوية لكل مصرف بالنظر إلى ثبوت بحاجة وقدرته على التمييز بين المنشآت المتعثرة وغير المتعثرة منها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية :

١. دراسة (Bevan, 2000):

بعنوان: " محددات المديونية في البنوك التجارية" ، هدفت الدراسة إلى تحليل محددات مديونية البنوك التجارية في المملكة المتحدة وبلغاريا وهنغاريا، وقد ركزت على مجموعتين من المتغيرات التابعة والمستقلة. وقد تمثلت المتغيرات التابعة بالمديونية (Leverage)، وتمثلت المتغيرات المستقلة: بحجم البنك (Total Assets) والقروض طويلة الأجل (Long-term Dept) والقروض قصيرة الأجل (Short-term Dept) والأرباح المحتجزة (Retained Earnings)، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة بين المديونية وكل من حجم البنك والأرباح المحتجزة، ووجود علاقة سالبة بين المديونية وكل من الموجودات الخطرة والاستثمارات بالأوراق المالية والقروض القصيرة والطويلة الأجل، كما توصلت أيضا إلى أهمية زيادة رأس المال للبنوك التجارية من أجل المحافظة على أموال المودعين وحمايتهم من التعرض لمخاطر الرفع المالي ولتعزيز درجة الأمان المصرفي.

٢. دراسة (Amiyatosh Purnanandam, 2005)

بعنوان "الضائقة المالية ومخاطر ادارتها في الشركات، هدفت الدراسة إلى فهم كيف يمكن للخصائص المختلفة للشركة والمتغيرات الاقتصادية أن تؤثر على درجة الأمان المصرفي، وبالتالي على قرارات البنوك التجارية خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣) لنحو أكثر من ٨٠٠٠ بنك لأكثر من ٢٥ مشاهدة ربع سنوية، وقد استخدمت الدراسة نموذج تحليل الـ Panel Data ، وقد خلصت الدراسة في نتائجها إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين درجة السيولة وبين الأمان المصرفي، كما أشارت النتائج إلي وجود علاقة معنوية طردية بين مخاطر سعر الفائدة وقرارات الأمان المصرفي، حيث تشير النتائج إلي أن الزيادة في سعر الفائدة بمقدار ١٠% سيؤدي إلي الانخفاض في فجوة الاستحقاقات بمقدار ٠,٢٥% مما يعني زيادة الأعباء المستحقة علي البنوك، وتشير النتائج إلى عدم معنوية تذبذبات سعر الفائدة

وهامش الائتمان علي قرارات الأمان المصرفي، وقد أوصت الدراسة في النهاية بضرورة زيادة الاعتماد علي العقود المشتقة، لما لها من أثر إيجابي في تقليل حدة الصدمات الخارجية علي سياسة البنوك المستقبلية، مما يساهم في انسياب حركة النقد في فترات صدمات الاقتصاد الكلي.

٣. دراسة (Jose M. Berroside & at ., 2010)

بعنوان الأمان والاستثمارات وقيمة الشركات، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر سياسة التمويل للمنشآت على درجة الأمان المصرفي من خلال تحليل البيئة الاقتصادية والتقلبات في أسعار الصرف وانعكاساتها على قرارات الأمان المصرفي ، وقد استخدمت الدراسة أسلوب (Fixed Effect) كأسلوب إحصائي لقياس تلك العلاقات ، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية وطردية بين كل من القيمة السوقية والنقدية للمنشأة وهامش الربح التشغيلي مع قرارات الأمان المصرفي ، في حين أشارت النتائج إلى عدم معنوية كل من حجم المنشأة ومعدل نمو المبيعات مع قرارات الأمان المصرفي .

التعليق على الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية:

إن الدراسات السابقة المذكورة تتحدث عن إدارة المخاطر في البنوك التجارية العربية والأجنبية، وكذلك المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على درجة الأمان المصرفي وأغلب هذه الدراسة استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، بينما هذه الدراسة تتحدث عن إدارة المخاطر في البنوك اليمنية (بنك الكريمي) وما هي التحديات التي تواجهها البنوك اليمنية جراء المخاطر التي قد تحدث لها أثناء الظروف والمتغيرات الاقتصادية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

(إدارة المخاطر)

المبحث الأول: إدارة المخاطر

المبحث الثاني: إدارة المخاطر في البنوك اليمنية

المبحث الثالث: إدارة المخاطر في مصرف الكريمي

المبحث الأول

إدارة المخاطر

أولاً: إدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر تلقى اهتماماً متزايداً في أقطار العالم شتى المتقدمة منها والناشئة على حد سواء في جميع المؤسسات وذلك لدورها الحاسم في تجنب المؤسسة مخاطر بيئة العمل ومخاطر التعثر والفشل المالي والإداري^١.

تطور إدارة المخاطر:

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل الظروف عدم التأكد حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة هارفرد بيس نزيغو عام ١٩٥٦، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماماً وهي ان شخصاً ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولاً عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة، ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة المخاطر هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبيين أن هناك طرقاً انجح للتعامل مع المخاطر بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها.

ورغم ان إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين إلا ان القول بأن إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي يجافي الحقيقة، في الواقع إن ظهور إدارة المخاطر كان إيذاناً بحدوث تحول درامي وثوري في الفلسفة وواكب

^١ سعودي حفصة، ٢٠١٥م، فعالية وأداء وظيفة المراجعة في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي - رسالة ماجستير، الجزائر، ص ٣٦-٣٧.

ذلك حدوث تغير في الاتجاهات نحو التأمين، بالنسبة لمدير التأمين كان التأمين هو دائماً المدخل المعياري للتعامل مع المخاطر.

تعريف إدارة المخاطر:

قبل التطرق إلى تعريف إدارة المخاطر، نتطرق إلى مفهوم الخطر حيث يمكن تعريفه على أنه:

١- يعرف الخطر على أنه^٢: "الظواهر والأحداث التي تهدد إنجاز الأهداف وتؤثر سلباً على استمرارية المؤسسة الهادف إلى تحقيق رسالتها".

٢- الخطر هو^٣: " ضرر متوقع الحدوث مبني على الاحتمالات التي تتفاوت فيما بينها بين الاحتمالات المتعلقة بالأشخاص مثل: الوفاة، المرض، العجز، والاحتمالات المتعلقة بالتملكات مثل: حريق، تصادم، سرقة، انهيار، تزوير، غرق سفن إلى غير ذلك من الأخطار.

ومن هنا نعرف إدارة المخاطر بأنها:

-فقد تم تعريف إدارة المخاطر: "بأنها عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية، حدوث الخسارة او الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد أدنى".

-وعرفت إدارة المخاطر بأنها: عبارة عن أجزاء منتظم للتخطيط من أجل تحديد، تحليل، الاستجابة ومتابعة المخاطر المتعلقة بأي بنك، وتتضمن الإجراءات والأدوات والتقنيات التي ستساعد مدير البنك على تعظيم إمكانية وأسباب تحقيق نتائج إيجابية

^٢ مفتاح صالح، ٢٠٠٩، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص ١.

^٣ محمد رفيق المصري، ٢٠٠٩، التأمين وإدارة المخاطر، تطبيقات على التأمين العامة، دار الوهران للنشر والتوزيع، عمان، ص ١١.

وتخفيض إمكانية وأسباب تحقيق نتائج غير ملائمة، وتكون إدارة المخاطر أكثر فعالية عندما تؤدي مبكراً في حياة البنك وهي مسؤولية مستمرة".
ومن خلال التعاريف السابقة لإدارة المخاطر يمكن القول بأن إدارة المخاطر هي؛
مجال التواصل لمنع الخطر، والتقليل من حجم الخسائر عند حدوثه، والعمل على عدم تكراره بدراسة أسباب حدوث كل خطر لتلافيه مستقبلاً.

1-خطوات إدارة المخاطر:

أ- تحديد المخاطر: لكي يتمكن البنك من إدارة المخاطر لا بد أولاً أن يحددها.
فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر وهي: خطر سعر الفائدة، خطر الإقراض، خطر السيولة و خطر التشغيل.

ب-قياس الخطر:

إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها، حيث إن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة: حجمه، مدته و احتمالية الحدوث لهذه المخاطر و يعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لإدارة المخاطر .

ج-ضبط المخاطر:

هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر و هي تجنب بعض النشاطات ،تقليل المخاطر أو الغاء اثر هذه المخاطر.

د- مراقبة المخاطر: إن وضع أنظمة مراقبة و تحكم في مخاطر القروض و في معدلات الفائدة ،و معدلات الصرف، السيولة و التسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملية و المخاطر القانونية.

^٤ عاطف عبدالمنعم وآخرون، ٢٠٠٨، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة، ص٦.

2-إجراءات الحد من المخاطر:

وهي آليات و ترتيبات ادارية الهدف منها حماية اصول و ارباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر الى اقل حد ممكن. و بالتالي فان اجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر و قياس و تقييم إمكانية حدوثها و اعداد النظم الكفيلة بالرقابة عل حدوثها او التقليل من آثارها الى ادنى حد ممكن، وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها ،بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله.

و هذه الاجراءات تستند على ثلاثة اسس:

- الاختيارية: أي اختيار عدد على الاقل من الديون ذات المخاطرة المعدومة.

- وضع حد للمخاطرة: و هذا حسب نوع و صنف القرض.

- التنوع: و هذا يتجنب تمركز القروض لعملاء معينين.

و تنقسم إجراءات الحد من المخاطر إلى نوعين:

أ- التسيير العلاجي: و هو المتمثل في كل السياسات و الإجراءات التي يراعيها البنك لمواجهة خطر القرض بعد تحققه أو يصبح احتمال تحققه مرتفعاً جداً. و يوصف هذا التسيير بالعلاجي لان سياسته و إجراءاته تنفذ في المرحلة الحرجة من تطور خطر القرض أو أثناء تحققه، وهو من اختصاص مصلحة مختصة بالبنك و هي مصلحة المنازعات و الشؤون القانونية.

و التسيير العلاجي يستخدم طرق و تقنيات مثل تحويل القروض إلى قيم منقولة.

ب- التسيير الوقائي: و هو متمثل في كل الإجراءات و السياسات (الضمانات الملائمة) التي يراعيها البنك قبل و أثناء اتخاذ قرار منح القرض بتنوع العملاء و تقسيم الأخطار بين البنوك،.....الخ.

أما أهم الإجراءات و السياسات التي يتبعها البنك فهي:

أ- توزيع خطر القرض بين البنوك:

إذا كان القرض كبيراً و مدته طويلة نسبياً فإن البنك يفضل تقديم نسبة أو جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى حتى يتجنب خطر عدم التسديد لسبب أو لآخر و يتحمل مسؤولية ذلك بمفرده.

و يتم تقسيم القرض بين البنوك بأسلوبين هما:

* **الأسلوب الرسمي:** ان الاتحاد الرسمي للبنوك يتم بموجب عقد واضح و مريح يهدف الى تقسيم خطر القرض بين مجموعة من البنوك قبولاً لطلب قرض مؤسسة واحدة.

و يشرف على هذا الاتحاد مسؤول يدعى رئيس الاتحاد الذي يهتم بالجانب الاداري لمنح القرض بما في ذلك التفاوض مع العميل و الحصول على المعلومات الضرورية لمتابعة القرض و المقترض و متابعة الضمانات،.....الخ.

* **الأسلوب غير الرسمي:** بواسطة هذا الأسلوب تتحد البنوك بصفة تشاورية لا تعاقدية لمنح القرض للمؤسسة و ذلك عكس الأسلوب الرسمي. عادة ما يكون هذا الاتحاد بمبادرة من المؤسسة المقترضة التي تتشاور مع كل بنك على حدة في اطار العلاقات ثنائية دون وجود رئيس اتحاد.

ب- التعامل مع عدة تعاملين:

تقادياً لما يمكن أن يحدث من اخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من المتعاملين فإنه يلجأ الى توزيع عملياته على عدد كبير من المتعاملين أو بعضهم فان البنك يمكن له ان يتجاوز ذلك دون مشاكل.

ج - عدم التوسع في منح القروض:

يجب على البنك الاحتراز من التوسع في منح القروض دون حدود ، حيث يجب عليه ان يراعي امكانياته المالية و بما يتناسب و قدرته على استرجاع هذه القروض، وكذا هيكله المالي خاصة فيما يتعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر امواله.

د- تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:

حتى يتمكن البنك من تفادي العديد من الاخطار و بالأخص فيما يتعلق بالجانب الاداري و المحاسبي ، يجب عليه أن يطور أجهزة رقابته الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الاقراض، ثم الاخطار التي يمكن ان تحدث و اكتشافها في الوقت المناسب و اتخاذ الاجراءات اللازمة للتقليل منها في حينها.

٤ - تصنيفات ادارة المخاطر: تصنيفات ادارة المخاطر تعتمد على مقياس من ١ الى ٥ و على المراقب (المفتش) ان يضع تصنيف يعكس ما تم رؤيته أثناء التفتيش.

١- تصنيف ١ قوي: تصنيف ١ يعكس فعالية الادارة و قدرتها على تعريف و ضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناتجة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك، كذلك فان مجلس الادارة فعال في المشاركة في ادارة المخاطر لضمان ان السياسات و الاجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة ،و بأنظمة معلومات قوية تقدم لمجلس الإدارة المعلومات الكافية و في الوقت المناسب.

٢- تصنيف ٢ مرضي: يدل تصنيف ٢ على أن ادارة البنك للمخاطر فعالة و لكن يشوبها بعض النقص و هذا النقص او الضعف معروف و يمكن التعامل معه. عموما فان رقابة مجلس الادارة و كذلك السياسات و الاجراءات و التقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مرضية و فاعلة في ضمان متانة و سلامة البنك،

و بشكل عام فان المخاطر يمكن السيطرة عليها بشكل لا يستدعي أي اجراء رقابي من الاجهزة الرقابية في حدود الاجراءات العادية.^٥

٣- تصنيف ٣ عادل: ان هذا التصنيف يدل على أن ادارة المخاطر يشوبها شيء من القصور و بالتالي تستدعي اهتمام اكثر من العادي من قبل اجهزة الرقابة، حيث يشوب نقص أحد عناصر ادارة المخاطر (كفاية انظمة الضبط ،كفاية رقابة المخاطرة و انظمة المعلومات، رقابة فاعلة من قبل مجلس الادارة و الادارة العليا)، و هذا ما يجعل البنك قاصر في التعامل مع المخاطر.

ان مناطق الضعف يمكن ان تشمل عدم الالتزام بالسياسات و الاجراءات التي قد تؤثر سلبا على عمليات البنك .

٤- تصنيف ٤ حدي (هامشي): يدل هذا التصنيف على ان ادارة المخاطر لدى البنك عاجزة عن تحديد و مراقبة و قياس و ضبط المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك، وغالبا فان هذه الوضعية تعكس ضعف في رقابة مجلس الادارة، حيث يكون احد عناصر ادارة المخاطر حدية و هي في حاجة الى اصلاح فوري من طرف مجلس الادارة (في الجزائر اللجنة المصرفية بناء على المادة ١٠٦ من الأمر ٠٣-١١-٢٦ ل ٢٦ اوت ٢٠٠٣ المتعلق بالنقد و القرض)، كما ان هذه الوضعية تعكس العديد من المخاطر الكبيرة لم يتم تحديدها هذا ناتج عن ضعف ادارة المخاطر لدى البنك و هو ما يستدعي الاهتمام المتزايد من طرف الاجهزة الرقابية.

٥- تصنيف ٥ غير مرضي: يدل هذا التصنيف على غياب الادارة الفعالة للمخاطر من اجل تحديد و قياس ومراقبة و ضبط المخاطر، هذه الوضعية تعكس بأن هناك واحد على الأقل من العناصر الرئيسية لادارة المخاطر ضعيف و عدم

^٥ - طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر البنكية، الدار الجامعية ، مصر، ٢٠٠٣م.

قدرة مجلس إدارة البنك على التعامل مع هذا الضعف، فمثلا تكون انظمة الضبط الداخلية ضعيفة، حيث تستدعي هذه الوضعية الاهتمام الكبير من قبل الهيئات الرقابية.

٥ -تقسيم المخاطر:

يهدف تقسيم المخاطر الى تبيان نقاط القوة و الضعف لدى البنك و من ثمة تزويد المفتش بالمعلومات اللازمة التي يمكن عن طريقها اتخاذ قرار تفتيش البنك، وهذا ما يستدعي بان تكون عملية التقسيم شاملة لمجمل المخاطر.

و عندما تواجه أي مؤسسة بنكية مخاطر فان امامها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر اهمها تجنب هذه المخاطر، تحويل هذه المخاطر، قبول هذه المخاطر.

أ- تجنب المخاطر: يمكن للبنك في هذه الحالة ان يتجنب القيام بنشاط او بعملية معنية اذا لاحظ ان الفائدة المتأتية من القيام بها تقل عن المخاطر لهذا النشاط.

ب- تحويل المخاطر: يمكن تحويل المخاطر الى طرف آخر و لكن بثمن ، مثل شراء بوليصة التأمين و الحصول على ضمانات و كفالات حكومية.

ج - قبول المخاطر: بإمكان ادارة البنك ان تقبل المخاطر على أساس ان هناك ادارة جيدة لإدارة المخاطر في البنك هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فان الفائدة المرجوة من هذه النشاطات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها.

و في حال القبول ادارة البنك لاتخاذ المخاطر ،على المراقب ان يقوم بتقسيم هذه المخاطر وفقا لما يلي:

1-مراجعة نوع و درجة المنافسة التي يتعرض لها البنك و الظروف الاقتصادية المحلية و قاعدة المودعين والمقترضين.

2-التأكد من أن للبنك المهارات المؤهلة، انظمة ضبط قوية، انظمة معلومات قوية، مجلس ادارة مستقل.

3-مقاربة المخاطر لدى البنك مع الضمانات الموجودة من اجل تحديد صافي المخاطر التي يتعرض لها البنك بالإضافة الى التأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة الى وضع البنك.

التأكد من ان ادارة البنك ملتزمة بالمعايير الاساسية لإدارة كل نوع من انواع المخاطر آخذين بالاعتبار حجم و درجة تعقيدات نشاطات البنك^٦.

ثانياً: المخاطر المصرفية

تواجه الصناعة المصرفية في السنوات الأخيرة العديد من المخاطر أثناء مزاوله نشاطها والتي تعكس المنتجات المصرفية المالية المبتكرة، إن نجاح البنك واستمراره يفرض عليه فهم المخاطر والتعرف عليها^٧.

مفهوم المخاطر المصرفية:

تطرق الكثير من المهتمين إلى تعريف المخاطر، واختلفت تعاريفهم طبقاً للبيئة والتي ينتمي إليها كل باحث، والهدف الذي يسعى لتحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها إلى الظاهرة محل الدراسة، وعلى رغم من اختلاف الآراء الرامية لتحديد مفهوم المخاطر، فإننا يمكننا صياغة بعض التعاريف كما يلي:

- (١) احتمال ناتج عنه حدث يترتب عليه خسارة اقتصادية.
- (٢) حالة يكون إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة.
- (٣) فرصة استلام عائد فعلي غير ما تم توقعه والذي يعني ببساطة التغيرات في العائد أو مخرجات الاستثمار.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن المخاطر هو: الانحراف المعاكس في النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأس ماله".

^٦ - سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المصارف، مصر، ٢٠٠٥، ص ٢١١.
^٧ سارة فروح، ٢٠١٦، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية، "دراسة حالة بعض وكالات القرض الشعبي الجزائري، جامعة أم البواقي - الجزائر - رقم التسجيل ١١/٤٠٠٨٠٨٤، ص ٣٤-٤٠.

أنواع المخاطر المصرفية:

تقسم المخاطر التي تواجهها البنوك إلى مخاطر مالية وأخرى غير مالية، وتتمثل في ما يلي:

أولاً: المخاطر المالية:

ترتبط المخاطر المالية بإدارة الميزانية العمومية للبنك أي إدارة الموجودات ومطلوبات البنك وتتضمن أنواع مختلفة من المخاطر التي يمكن إيجازها في الآتي:

١- المخاطر الائتمانية^٨:

تنشأ المخاطر الائتمانية من احتمالية عدم سداد المقترضين التزامهم المالية المستحقة للبنك أبرز هذه الالتزامات والمطالبات المالية القروض والسندات فقد يكون هناك سداد ولكن ليس كامل المبلغ المتفق عليه أو قد يكون هناك سداد بكامل المبلغ المتفق عليه ولكن ليس بالفترة الزمنية المتفق عليها.

٢- مخاطر السيولة^٩:

وتعني عدم القدرة على الحصول على الأموال وقت الحاجة إليها أو أنها تنشأ عندما يواجه البنك مشكلة عدم توفر النقد الكافي للالتزامات القصيرة الأمد وتشمل مسحوبات الودائع والطلب على القروض والتسهيلات.

٣- مخاطر أسعار الفائدة:

إن خطر الفائدة مرتبطة مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل، فإن البنك يتعرض لانخفاض أو تدهور فائدته في حالة ارتفاع

^٨ أسعد حميد العلي، ٢٠١٣م، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص ٣٤٦، ٣٤٧.

^٩ صادق راشد الشمري، ٢٠٠٩، إدارة المصارف الواقع والتطبيق العملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص ١٩٨.

سعر الفائدة، ومن ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب التبدل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية وارتفاع تكلفتها المتوسطة.

٤-مخاطر سعر الصرف:

تنشأ نتيجة التعامل بالعملات الأجنبية، وحدث تذبذب في أسعار العملات، والتي يكون لها تأثير في الأصول والالتزامات المسعرة بالعملات الأجنبية والأنشطة خارج الميزانية، وتزداد عندما يحصل تغير في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية عندما تكون مبالغ الأصول تختلف عن الالتزامات كنتيجة لاختلاف العملة فإن أي تغير في معدلات الصرف تكون النتيجة له ربح أو خسارة، ويظهر تأثيرها في القيمة السوقية لملكية حملة الأسهم.

٥.مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو التأجير وأسعار صرف العملات وأسعار الأسهم وأسعار السلع الموجودات المؤجرة ويقوم والبنك باستخدام تحليل الحساسية لقياس مخاطر السوق وذلك لكل نوع من أنواع مخاطر السوق (مخاطر اسعار العائد، مخاطر العملات الأجنبية مخاطر التغير في أسعار الأسهم، والتركيز على مخاطر العملات الأجنبية).

ثانياً: المخاطر الغير المالية:

وتمثل المخاطر التي لا تؤثر بشكل مباشر في الوضعية المالية للبنك ولكن لها تأثير على نشاط البنك وتتمثل في: ^{١٠}

١. مخاطر التشغيل:

تشير إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، ومما يناسب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشأة، وهكذا فإن مخاطر التشغيل البنك

^{١٠} شعبان فرج - ٢٠١٤، دروس موجهة لطلبة الماجستير، ص ١٢-١٣.

ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الأقسام او الفروع وعدد الموظفين، ولأن لأداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد على ما إذا كان نظام البنك في تقديم الخدمات كفى أم لا.

٢. مخاطر النظام:

الذي يمكن تعريفه على انه حالة فقدان التوازن والاستقرار على مستوى متسع، يتحقق بسبب انتقال العدوى والسريان لاضطرابات في كامل النظام المالي، وبالتالي كل البنوك العاملة في الساحة، ويتصل إلى درجة تمس اقتصاد الدولة ككل.

٣. المخاطر الاستراتيجية:

وهي تلك المخاطر التي تنشأ نتيجة غياب تخطيط استراتيجي في البنك والاستراتيجية هي المسار الرئيسي الذي يتخذه البنك لنفسه لتحقيق أهدافه في الأجلين القصير والطويل في ضوء الظروف البيئية العامة وظروف المنافسين واعتماد على تحليل القوة الذاتية.

٤. المخاطر القانونية:

ويتمثل في الخطر الناتج عن مخالفة أو سوء تقدير النصوص والإجراءات القانونية المعمول بها، أو اختراق المعاهدات عن مخالفة أو سوء تقدير النصوص والإجراءات القانونية المعمول بها، أو المعاهدات أو الاتفاقيات المبرمة مع أطراف أخرى أو غير ذلك من العلاقات القانونية.

٥. المخاطر التنظيمية:

والمتمثل في خطر عدم تطبيق التدابير القانونية والتنظيمية السارية المفعول والمحددة لحسن سير المهنة ككل، وهكذا سواء تعلقت بالقانون البنكي، القانون التجاري، قانون الضرائب، النظام الداخلي.^{١١}

٦. مخاطر الجرائم الإلكترونية:

جاءت هذه المخاطر بسبب التوسع في استخدام الأجهزة الإلكترونية والوسائل الإلكترونية في التعامل المصرفي (أجهزة الصراف الآلي، بطاقة الائتمان تبادل المعلومات والبيانات) كل هذه العناصر زادت من أخطار العمل المصرفي كعمليات الاحتيال والنصب أو كشف أسرار العملاء وتسرب بعض المعلومات عن حساباتهم إلى آخره من المخاطر المرتبطة بالتوسع في استخدام أجهزة الاسوب والبرمجيات، واتجهت معظم البنوك إلى توسع نطاق خدماتها الإلكترونية لخدمة عملائها، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة مخاطرها.

٧. مخاطر السمعة:

تنشأ مخاطر السمعة في حالة توفر رأي سلبي تجاه البنك، الأمر الذي قد يمتد على التأثير على البنوك الأخرى نتيجة عدم مقدرة البنك على إدارة بكفاءة حدوث اختراق مؤثر لها.

العوامل المؤثرة على المخاطر المصرفية^{١٢}:

يمكن أن نشير إلى أهم العوامل المؤثرة على المخاطر المصرفية كما يلي:

(١) التطورات الكبيرة في تكنولوجيا الاتصالات وأجهزة الحاسوب والبرمجيات وعولمة الصرافة مع ابتكار تقنيات متطورات وحديثة.

^{١١} عبد الولي معياد وآخرون (٢٠١٩) بعنوان دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية

بالتطبيق على كاك بنك، جامعة المستقبل، ص ٥٥.

^{١٢} صادق راشد الشمري، ٢٠١٣، غدارة العمليات المصرفية، دار البازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص ٢١٩.

٢) ارتفاع حدة الوعي المصرفي بالأخص في الدول المتقدمة.

٣) تصاعد إمكانية الغش والاحتيال والتدليس أو إلى إفشاء أسرار بعض الزبائن ومعرفة الأرقام السرية لحساباتهم أو الاحتراف غير الشرعي لشبكة المعلومات والتأكد من هوية الزبائن وشرعيتهم بالنسبة للحسابات المصرفية وشرعية التوقيع الإلكتروني والتشفير وغيرها.

ثالثاً: المصارف:

تعريف المصارف:

كما هو الحال في مختلف الدراسات الاقتصادية فإن الاقتراب أكثر من حقيقة الظاهرة المدروسة يستدعي التوقف عن المصطلح المدروس والتعريف على مدلولاته ومختلف تعريفها على غرار التطرق إلى أقسامه ومختلف أنواع وخصائص كل نوع وهذا من شأنه إزالة الالتباس والخلط.^{١٣}

إن تشعب أعمال البنوك، وتخصص بعضها في عمليات معينة يعتبر من الصعوبات التي تحول دون وضع تعريف صريح لها، لذلك سنقتصر على جملة من التعاريف الخاصة بالبنوك، على ألا نسب فيها تقادياً لاختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين، وكذا القوانين والأنظمة.

أصل كلمة بنك هو الكلمة الإيطالية "بانكو" banco والتي تعني المصطبة حيث كان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد فأصبح يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات، لتصبح في النهاية تعني المكان التي توجد به تلك المنضدة وتجري في المتاجرة بالنقد. وكما يطلق على البنك مصطلح "المصرف" وهو مأخوذ من الصرف، وهو المكان الذي يتم فيه صرف النقود أي تبديلها ببعضها البعض.

البنك هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، بمعنى أن البنوك تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها.

كما يعرف البنك بأنه المنشأة التي تقبل الودائع تحت الطلب أو لأجل من الأفراد والهيئات ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلفيات.

^{١٣} شعبان فرج - ٢٠١٤، دروس موجهة لطلبة الماجستير، ص ١٢-١٣.

البنك هو مؤسسة مهمتها الأساسية والعادية للحصول من الجمهور على الأموال في شكل ودائع تستخدمها لحسابها الخاص في عملية الخصم أو القرض أو عمليات مالية.

وكما أسلفنا، فإن تعذر إعطاء تعريف شامل وواف لجميع البنوك جعل من المفكرين يقررون بأن البنك هو "المنشأة التي تتخذ بالاتجار بالنقد حرفة لها".

وبهذا لا يمكن إعطاء تعريف واحد للبنك، وذلك لاختلاف البنوك من حيث الأنظمة والقوانين التي تحدد طبيعة ونوع نشاطها من بلد لآخر، فيمكن القول إن البنك هو مؤسسة مالية تتعامل في النقود وذلك عن طريق الفائض، عن استثمارات الأفراد من هذه النقود، وتحويلها إلى أولئك الذين هم بحاجة إليها لاستعمالها في أغراض مختلفة واستثمارها في تمويل مشاريعهم.

أنواع البنوك^{١٤}:

بعد أن تطرقنا إلى تعريف البنوك سننتقل إلى أنواع البنوك، ولقد ارتأينا استعراض هذه البنوك بشكل من التركيز في ثلاث مجموعات الأولى تتمثل في البنوك المركزية، الثانية في البنوك التجارية، والثالثة البنوك المتخصصة والبنوك الإسلامية والشاملة.

- ١- البنوك المركزية: وهي عبارة عن منشأة بنكية، لا تضع الربح في اعتبارها بقدر ما تهدف إلى تدعيم النظام النقدي والاقتصادي في الدولة.
- ٢- البنوك التجارية: هي إحدى المنشأة المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها.

^{١٤} شعبان فرج - ٢٠١٤، مرجع سابق، ص ١٤.

٣- البنوك المتخصصة: وهي بنوك تعمل على تمويل مشروعات أو عمليات اقتصادية صناعية أو زراعية أو تجارية أو عقارية وذلك وفقاً لتخصص البنك.

أهمية المصارف التجارية^{١٥}:

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوقورات المحققة من الحجم الكبير وذلك لما يلي:

١- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للأثنين.

٢- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.

٣- نظراً لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.

٤- يمكن للمصارف نظراً لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

٥- أن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائداً مما يقلل الطلب على النقود.

٦- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

٧- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفاً من المخاطرة.

^{١٥} محمد الصيرفي، ٢٠٠٧، إدارة المصارف، أخصائي تنمية الموارد البشرية وبناء هيكل تنظيمي، أستاذ إدارة أعمال، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، ص ١٤.

أهداف المصارف التجارية:

يهدف النشاط المالي في البنك إلى تعظيم ثروة ملاك المشروع أو بمعنى آخر تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية بما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وتعظيم الثروة هذه يأتي عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معاً.

خصائص المصارف التجارية^{١٦}:

من أهم الخصائص التي تتميز بها المصارف التجارية نذكر:

(١) تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تأثر عليه، حيث يفرض البنك المركزي رقابته باستعمال أدوات ووسائل يستطيع بفضلها أن يؤثر ويراقب قدرة هذه البنوك على خلق نقود الودائع بهدف التحكم في نشاطها بما يتناسب مع الوضعية الاقتصادية.

(٢) تعدد البنوك التجارية وتنوعها تبعاً لحاجة السوق النقدية، وتركزها عن طريق الاندماج مع بعضها البعض لمواجهة العمليات الكبيرة والسيطرة شبه الاحتكارية على الأسواق.

(٣) إصدار نوع آخر من النقود هو نقود الودائع، والتي تختلف عن النقود القانونية فالأولى متباينة تخضع لأسعار الفائدة وتختلف باختلاف الزمان والمكان، أما الثانية فهي مطلقة وثابتة.

(٤) هدفها الأساسي هو تحقيق الربح بعكس البنوك المركزية، فهي تسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن بأقل تكلفة.

^{١٦} شعبان فرج، ٢٠١٤، مرجع سابق، ص ١٩.

وظائف المصارف التجارية^{١٧}:

- (١) قبول الودائع على اختلاف أنواعها وآجال استحقاقها والأعمال المرتبطة بها من إصدار شيكات وإدارة الحسابات.
- (٢) تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحياتها وأمنها.
- (٣) إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتأجير الخزائن الحديدية وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية.
- (٤) تقديم الخدمات المالية مثل البطاقات الائتمانية وسدادا لمدفوعات عن الغير وتحصيل الأوراق التجارية وتنفيذ الحوالات.
- (٥) فتح الاعتمادات المستندية وإصدار خطابات الضمان لخدمة التجار والمقاولين.

^{١٧} أحمد محمد محمود نصار، مقدمة عامة عن المصارف والعمل المصرفي.

المبحث الثاني

إدارة المخاطر وأثرها في البنوك المصرفية اليمنية

المخاطرة (Risk): حسب المفهوم العام ووفقا لنظرية الاحتمالات هي عبارة عن فرصة حدوث عائد خلافا للعائد المتوقع^{١٨}، أي بمعنى احتمال اختلاف العائد الفعلي بصورة عكسية عما كان متوقعا، وتتشأ في مجال العمل المصرفي كنتيجة طبيعية لتعامل المصارف مع الآخرين، ويمكن النظر إليها من زاويتين هما:

الأولى : مخاطر نظامية (مخاطر السوق)^{١٩} : وهي المخاطر العامة التي تسري على أعمال الاستثمار في السوق، وتتشأ عن البيئة وتتعلق بالنشاط الاقتصادي وبالنظام المالي العام، وتؤثر على كافة المستثمرين دون استثناء، وإن التنوع الاستثماري حيال هذه المخاطر ليس حلا جذريا وإنما يخفف من حدتها، كما لا يمكن التخلص منها، أو لا يمكن تجنبها بالكامل مهما زادت درجة تنويع الاستثمارات ومن أمثلتها:

١- مخاطر التضخم والكساد^{٢٠}:

وهي المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات في السندات الحكومية والاستثمارات الادخارية، وهي وإن كانت تسترد قيمتها الأصلية، ولكن قيمتها الشرائية ستخف. مقاسه بنفس الوحدات من النقود، حيث تؤدي هذه المخاطر إلى انخفاض القيمة الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية بسبب انخفاض قوتها الشرائية، فمن

¹⁸ - Weston, J., Besley, S. and Brigham, T., Essentials of managerial Finance University of California, Los Anglos, (The Dryden press), 1996.

¹⁹ طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الحرمین للكمبيوتر، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص

²⁰ Kamerschen, D., Money and Banking , The University of Georgia, Athens, (South Western Publishing co.) 1992.

المعروف أن التضخم كان ولا زال ساريا بل وبشكل سريع في العالم كله، فليس لهذه المخاطر حل حقيقي أو جذري على الرغم مما يذكره البعض بأن الاستثمار العقاري أو الاستثمار في الأسهم سوف يخفض من حدة المشكلة.

٢-مخاطر تغيير أسعار الفائدة:

وهي المخاطر التي تكمن في التغيرات المحتملة لأسعار الفائدة وقدرة البنك على تقييم أوضاعه في الوقت المناسب، وتظهر في اتجاهين هما:

أ. **مخاطر قيمة رأس المال:** وهي المخاطر التي يتعرض لها حامل السند عندما ترتفع أسعار الفائدة في السوق، وتوضيحا لذلك نفرض أن هناك سندا قيمته الاسمية ١٠٠ دينار بسعر فائدة ٨ % يستحق في عام ٢٠٠٤ وأنه صادر عن هيئة عالمية سمعتها جيدة، وقد ارتفع سعر الفائدة في السوق إلى ١٠ %، وأصدرت جهات أخرى سمعتها جيدة سندات طويلة الأجل بسعر ١٠ % أيضا، فإن سعر السند الأول سينخفض في السوق لأنه ببساطة سيرغب حامل هذا السند وبسبب هذه الزيادة في التخلص منه لشراء سندات الجهة الثانية.

صحيح من الناحية النظرية البحتة أن هذا الخطر يمكن أن يتوازن بالمكاسب التي تحدث لو انخفضت أسعار الفائدة في السوق، ولكن لا نتوقع أن يحدث ذلك كثيرا وبالتالي فإن المستثمر في السندات ذات الاستحقاق الطويل الأجل لا بد أن تتعرض لهذا النوع من المخاطر.

ب. **مخاطر إيرادية:** وتنشأ هذه المخاطر نتيجة للتقلبات في أسعار الفائدة أيضا والتي تؤدي إلى تحقيق خسائر في حالة عدم اتساق تسعير كل من آجال الأصول والالتزامات الحساسة (مثل عدم تطابق تواريخ استحقاق عمليات الإقراض مع عمليات الاقتراض)، فمثلا لو دخل البنك مع أحد عملائه في استثمار على أساس

سعر فائدة معين وحدث ارتفاع في أسعار الفائدة السائدة في السوق، فإن البنك يكون قد دخل في استثمار ذو دخل منخفض وهو بطبيعة الحال يقل عن العائد السائد في السوق.

كما تنشأ هذه المخاطرة عند وجود اختلاف بين تاريخ حق شراء وبيع العملات في عمليات التبديل / المقايضة، حيث تمكن المخاطرة في التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة خلال فترة عدم التطابق في المبالغ أو في تاريخ الحق العائد عليها، ويظهر ذلك عند قيام البنك بعمليات شراء أو بيع عملات أجنبية كجزء من عملياته في إدارة الأموال أو الاستثمار بهدف تحقيق الأرباح، وذلك بقيامه مثلاً بشراء عملة إسترلينية من سوق العملات الأجنبية مقابل بيع عملة الدولار عندما يكون مردود الفائدة على الإسترليني أعلى من مردود الفائدة على عملة الدولار.

ومن الجدير بالذكر أن الآثار السلبية لهذه المخاطر ستؤثر على كل من أرباح المصرف وكذا القيمة الاقتصادية لموجوداته والتزاماته.

٣- مخاطر أسعار الصرف:

وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات^{٢١}، فإذا كان البنك يحتفظ بموجودات من عملة معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف، وإذا كان العكس أي أن البنك يحتفظ بمطلوبات من عملة معينة أكبر من الموجودات فإن الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة.

^{٢١} طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

ومن الجدير بالذكر في هذا المقام إلى أن من الأسباب التي تؤدي إلى تدهور أسعار صرف عملة بلد ما هي العجوزات المستمرة في موازين المدفوعات وعدم إتباع سياسات مالية رشيدة مما يؤدي إلى زيادة الاقتراض الحكومي وينشأ عنه ضغوطات تضخمية على الاقتصاد.

وفي مجال العمل المصرفي فإنه للحماية من آثار التقلبات المحتملة في أسعار الصرف يمكن للمصرف إتباع الوسائل التالية:

- الموازنة بين الأصول والالتزامات المحتفظ بها.
- إجراء عقود تغطية في حالة اختلاف المبالغ والآجال.

٤ - المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية^{٢٢}:

وهي المخاطر المرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في بلد المقرض، وتزداد هذه المخاطر إذا كان الالتزام المالي للمقرض غير محرر بالعملة المحلية، حيث من الممكن ألا تتوفر العملة الملتزم بها هذا المقرض بصرف النظر عن أوضاعه المالية الخاصة.

ويهدف تقييم هذه المخاطر إلى تحديد قدرة المؤسسات المالية ومدى ملاءمتها لجذب الاستثمارات الأجنبية والحصول على الائتمان من الخارج، ويمكن تقسيم هذه المخاطر إلى عدة مؤشرات فرعية هي:-

- مؤشر تقييم المخاطر السياسية (Political Risk Rating) : ويشكل نسبة ٥٠ % من المؤشر المركب.

^{٢٢} حمود بن صنجور الزدجالي، بحث في مقررات لجنة بازل الجديدة وأبعادها بالنسبة للصناعة المصرفية، إتحاد المصارف العربية، ٢٠٠٣، ص ١١٨.

- مؤشر تقييم المخاطر المالية (Financial Risk Rating) : ويشكل نسبة ٢٥ % من المؤشر المركب.

- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية (Economic Risk Rating) : ويشكل نسبة ٢٥ % من المؤشر المركب.

ويتم تقسيم كل مؤشر منها إلى خمسة درجات وهي: درجة مخاطر عالية جدا، درجة مخاطر عالية، درجة مخاطر معتدلة، مخاطر منخفضة، مخاطر منخفضة جدا.

ثانيا: المخاطر غير النظامية^{٢٣}: وهي المخاطر التي تنشأ عن طبيعة ونوع الاستثمار وليس من طبيعة النظام المالي العام مما يجعلها خاصة بالمشروع، وهي تأتي نتيجة بعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر على مستثمر معين أو مشروع محدد دون غيره، ولذلك يمكن تجنب هذه المخاطر وتفاديها من خلال التنوع الاستثماري، فالمخاطر غير النظامية هي مخاطر خاصة، ومن هنا يجب تنويع الاستثمارات وإدارتها بكفاءة عالية.

- فالعمل المصرفي بطبيعته ينطوي على تحمل مجموعة واسعة من هذه المخاطر والتي أهمها ما يلي:

1- المخاطر الائتمانية: تشكل عمليات منح القروض النشاط الرئيسي للمصارف، وهي تتطلب الحكم على الملاءة المالية للمقرض، وإن كان ذلك ليس صحيحا دائما لأنه قد تنخفض ملاءة مقترض معين مع الزمن لأسباب وعوامل معينة^{٢٤}، وبالتالي

^{٢٣} طارق طه، مرجع سابق، ص ٣٣٠.

^{٢٤} ديفيد فولكترس وآخرون، نحو إطار للاستقرار المالي، تقرير مترجم، صندوق النقد الدولي، ١٩٩٩، ص ١٢٢.

فإن المخاطر الائتمانية أو تقصير الطرف المقابل في الأداء وفق أحكام التعاقد تعد من المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف.

-تتطبق هذه المخاطر على القروض فحسب بل تتسحب على سائر الموجودات الأخرى التي تدخل ضمن الميزانية العمومية وخارجها كالضمانات والقبولات المصرفية، وتنشأ عنها مشاكل كبيرة وخطيرة بسبب التقصير في تصنيف و تحديد بعض الأصول غير الفعالة التي تستوجب إنشاء احتياطي لمواجهة مع وقف احتساب العوائد المتعلقة بها.

-إن تحمل مخاطر إقراض كبيرة تجاه مقترض واحد أو مجموعة من المقترضين ذوي الصلة هي من الأسباب المعهودة للمشاكل المصرفية، حيث أنها تمثل تركيزا للمخاطر الائتمانية، كما يمكن أن تنشأ إذا تم تركيزها في قطاعات أو صناعات معينة أو مناطق جغرافية معينة، أو نتيجة وجود مجموعة من القروض ذات الخصائص المعينة التي تجعلها معرضة لتأثير العوامل الاقتصادية ذاتها مثل المعاملات التي تنطوي على حجم مرتفع من الاستدانة.

-كما تظهر بعض مخاطر الإقراض عند منحه لأطراف ذوي العلاقة كمنح الائتمان لأفراد أو مؤسسات مرتبطة بالمصرف عن طريق الملكية أو عن طريق القدرة على ممارسة سيطرة مباشرة أو غير مباشرة على القرار، مما يزيد في حالة عدم الرقابة عليها من درجة المخاطر بسبب عدم خضوعها في كثير من الأحيان إلى شروط تجارية محضة، وابتعاده عن أسس الإقراض والضوابط المعمول بها أو غياب الضمانات الكافية، وما ينتج عنه من تحقيق الاستفادة الشخصية والبعد عن الموضوعية والأسس التجارية الواجبة لدى منح الائتمان وبالتالي تكون عملية التحقق من ملاءة المقترض لا تتم دوما بشكل موضوعي، الأمر الذي يرفع من درجة المخاطر التي تشكل تهديدا لموجودات المصرف.

المبحث الثالث

إدارة المخاطر وأثرها في مصرف الكريمي

أولاً: نبذة عن مصرف الكريمي:

مصرف الكريمي هو أحد أهم المصارف الشهيرة في اليمن، والتي حققت نجاحات في وقت قصير ويملكه الأخوين أحمد ويوسف الكريمي. تأسست شركة الكريمي في ١٩٩٥/٠٨/٠٥ م. ومركزها الرئيسي العاصمة صنعاء ، ومنذ تأسيس الشركة سعت لتطوير خدماتها المصرفية وتقديمها لعملائها داخل الوطن وإستقبال الحوالات من الخارج بأحدث تقنيات العصر وإيصال خدماتها إلى جميع مناطق الجمهورية اليمنية.

بدايات مصرف الكريمي

في نهاية عام ١٩٩٥م كان لديها ثلاثة فروع فقط وكانت الأعمال تتجزأ بطريقة يدوية، وفي عام ٢٠٠٠م أتخذ قرار البدء بإدخال النظام الآلي حيث وصل عدد الفروع إلى سبعة فروع ، وفي إطار خطة الشركة في مواكبة أحدث تقنيات العصر فقد قامت إدارة الشركة في عام ٢٠٠٣م بربط جميع الفروع بشبكة الكترونية حديثة ومتطورة يمكن لأي عميل أن يرسل أو يستلم الحوالة بشكل سريع ومباشر من داخل الوطن أو خارجه.

كريمي إكسبرس

وفي عام ٢٠٠٨م تم تدشين خدمة الكريمي إكسبرس كعلامة تجارية مسجلة هذه الخدمة أحدثت نقلة نوعية في الخدمات المصرفية في اليمن مما عزز من سمعة ومكانة الشركة في المجال المصرفي حتى وصل عدد فروعها بنهاية عام ٢٠٠٩م ” ٧٨ فرعاً غطت خدماتها جميع محافظات الجمهورية مما حذى بإدارة الشركة

للتفكير بتطويرها لكي تقدم خدمات تلامس تطلعات شريحة واسعة من المواطنين وبما يسهم في خدمة التنمية والإقتصاد الوطني.

التمويل أصغر

وفي عام ٢٠١٠م وبدعم وتشجيع من الصندوق الإجتماعي للتنمية شهدت الشركة تطوراً جديداً بتحويلها لمصرف تمويل أصغر إسلامي بهدف المساهمة في دعم الإقتصاد الوطني بمجال الخدمات المالية ” صرافة تحويلات .. إيدار تمويلات ” حيث سيقوم المصرف بقبول الإيدارات بأنواعها. وإستثمار الأموال في مختلف أوجه الإستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية^{٢٥}.

ثانياً: إدارة المخاطر في بنك الكريمي:

يعمل بنك الكريمي في الوقت الحالي على الاهتمام بإدارة المخاطر والتي تعد من أهم الإدارات والأقسام في البلاد والتي تعمل على مواجهة المخاطر وهنا سوف نوضح بالتفصيل المهام والأنواع والأهمية والأهداف التي تقوم بها إدارة المخاطر في بنك الكريمي:

مهام إدارة المخاطر:

- (١) وضع السياسات والاستراتيجيات لمواجهة المخاطر.
- (٢) مراقبة العميل الذي حصل على الائتمان.
- (٣) الاستعداد لمواجهة المخاطر التي تؤثر على البنك.
- (٤) خفض المخاطر التي يتعرض لها البنك.

^{٢٥} - يوسف الكريمي، موقع جمعية رجال الأعمال اليمنيين

أهمية إدارة المخاطر:

(١) القدرة على مواجهة الصعوبات والمشاكل والظروف الطارئة التي يتعرض لها البنك.

(٢) التركيز على قسم إدارة المخاطر في بنك الكريمي وجعله من أهم الأقسام في البنك.

(٣) معرفة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

(٤) تعتبر من أهم الإدارات في البنك لأنها ترفع من درجة أمان البنك.

أهداف إدارة المخاطر:

(١) تحافظ على ربحية وأمان البنك.

(٢) الزيادة في الأرباح وذلك من خلال تجنب المخاطر الناتجة من الاستثمار.

(٣) قياس المخاطرة من أجل مراقبتها والتحكم فيها.

(٤) يخفف من المخاطر التي يتعرض لها البنك ولا يقضي عليها بأكملها.

(٥) السيولة المستمرة في البنك وذلك من خلال مواجهة المخاطر التي تهدد المركز المالي لبنك الكريمي.

أهم المخاطر التي تواجه إدارة المخاطر في بنك الكريمي:

(١) **مخاطر السيولة:** ركزت إدارة المخاطر في بنك الكريمي على السيولة

لأنها من أهم المهمات التي تساعد البنك في مواجهة الصعوبات التي يتعرض لها مثل: سحب العملاء مبالغ كبيرة وتتخذ إدارة المخاطر في البنك من هذه الناحية على وضع سياسات ومعايير ومن أهم هذه

السياسات هي سحب العملاء لودائعهم على شكل أقساط يومية وهذا يساعد البنك في توفير ما تبقى من سيولة وتمتعه بمركز مالي.

(٢) **مخاطر سعر الصرف:** تواجه إدارة المخاطر في بنك الكريم تقلبات (تذبذبات) في أسعار الصرف تؤثر على البنك بشكل عام وتقوم إدارة المخاطر بمعالجة هذا بوضع سياسات الأمر من خلال الحفاظ من التعرض للمخاطر سعر الصرف واستعداد البنك لتحمل مخاطر سعر الصرف من خلال التحول بالتعويض عن التعرض لتقلبات الأسعار بهدف خفض المخاطر.

(٣) **مخاطر الائتمان:** المقصود بها هي الموافقة من مجلس إدارة البنك في بنك الكريمي على وضع استراتيجيات وسياسات هامة لكي يتم منح الائتمان ومن أهم تلك السياسات هي أن يكون البنك مستعداً لكي يتحمل المخاطر من خلال التنويع في منح الائتمان وتحديد سمعة العميل والمنطقة الجغرافية التي ينتمي لها العميل.

(٤) **مخاطر السمعة:** تحافظ إدارة المخاطر في بنك الكريمي على سمعة البنك لأنها سبب في جذب العملاء.

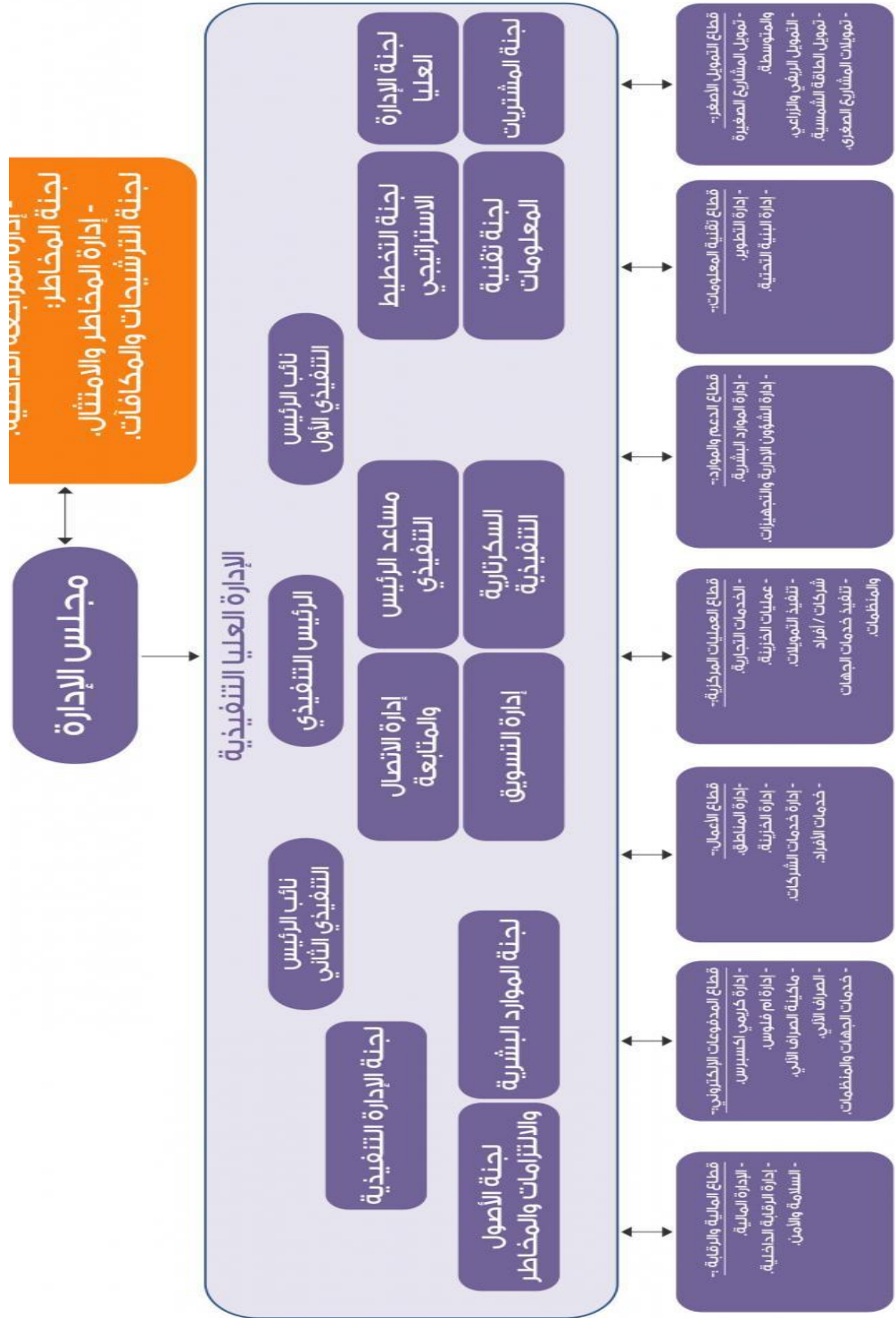
(٥) **مخاطر السوق:** تعد هذه أولى المخاطر وأصعبها التي تعتمد الإدارة على رصدها وتحليلها ومتابعة كافة التغيرات التي تطرأ عليها.

(٦) **مخاطر قانونية ورقابية:** تعمل الرقابة على اكتشاف عدد من الأخطاء التي يقع فيها البنك لذلك يجب أخذ الاحتياطات اللازمة.

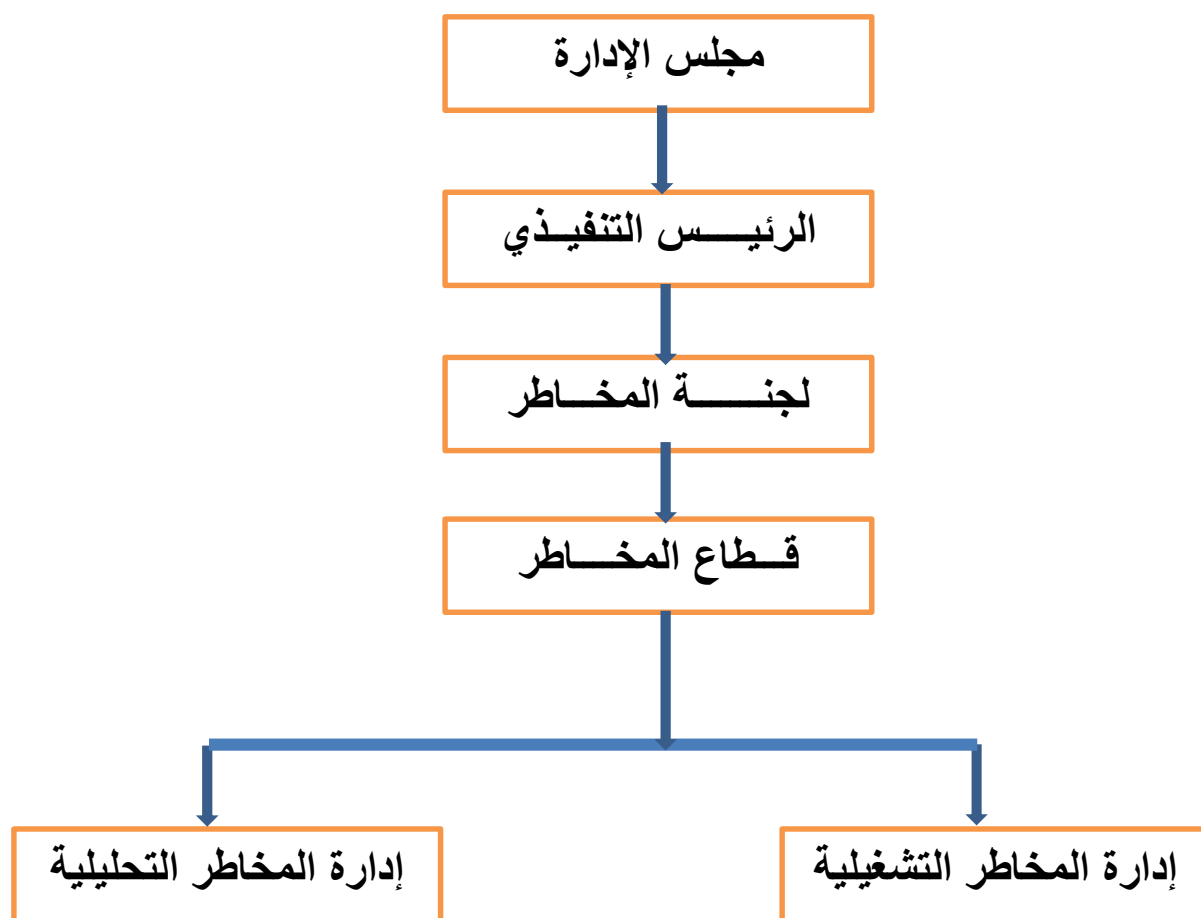
أثر إدارة المخاطر في بنك الكريمي:

- ١) عبارة عن إدارة مستمرة لمتابعة مخاطر البنك.
- ٢) تعمل على حماية البنك سواء كان عن العائد أو الأرباح بما يضمن استحقاق العائد للمودعين.
- ٣) التنبؤ بالمخاطر والحد منها قبل وقوعها.

الهيكل التنظيمي في بنك الكريمي



الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في بنك الكريمي



الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: منهج وإجراءات البحث

المبحث الثاني: تحليل ونتائج البحث

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: منهج وإجراءات البحث

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي

مجتمع البحث

يتمثل مجتمع البحث في كافة العاملين في مصرف الكريمي.

عينة البحث:

وسيتم اختيار عينة عشوائية من العاملين في مصرف الكريمي بأمانة العاصمة صنعاء، والبالغ عددهم (٦٠) مفردة .
حيث تم توزيع (٨٠) استمارة استبيان، حيث كان الصالح منها (٦٠) استمارة، بينما ٧ استمارات لم ترجع إلينا، و ١٣ استمارة كانت غير مكتملة الإجابة (غير صحيحة) وتم استبعادها من الدراسة.

أداة الدراسة:

اعتمد الباحثون على استمارة الاستبانة كأداة للدراسة الميدانية.
وتتكون من (١٣) فقرة مقسمة ، وبالتالي، أعطى الباحثون كلَّ بديل من تلك البدائل قيمةً معينةً كما هو موضح في الجدول الآتي:

البدائل المستخدمة في الاستبيان مع قيمها

البديل	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
القيمة	٥	٤	٣	٢	١

صدق وثبات أداة الاستبيان:

١- الصدق الظاهر: يقصد به: أن يكون الشكل العام للمقياس معقولاً ومعبراً عن المفهوم المراد قياسه، حيث تتم فيه مراعاة المظهر العام للمقياس ومدى مناسبه للمبحوثين؛ وذلك من حيث:

١- وضوح تعليماته وصحة ترتيبها للخطوات الأساسية.

٢- بساطة وتسهيل فقراته؛ لكي يفهمها المبحوثون.

٣- مراعاة الزمن الذي قد يستغرقه المبحوث في الإجابة على المقياس.

٤- نوع الأسئلة ومدى مراعاتها لإثارة الاستجابات المناسبة لدى عينة الدراسة.

٥- سهولة الإمكانيات لعمليات طبعه وتصحيحه وتفسير نتائجه.

ويعدُّ هذا النوع من الصدق ملائماً عند بناء المقياس، ولا سيما في مراحل بنائه الأولى؛ لأنه يفيد في معرفة مدى صلاحية الفقرات في قياس المتغير المراد قياسه ومدى صلتها به، وتم إجراء اختبار الصدق الظاهري للمقياس بعرضه على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في المجال الذي يقيسه المقياس، الذين قرروا من وجهة نظرهم ما إذا كان المقياس المعدُّ يقيس ما أُعدَّ لقياسه.

ثبات مقياس الدراسة: لقياس ثبات الاستبانة تم استخدام معامل الفا كرونباخ للثبات الذي يقوم على احتساب الوسط الحسابي، وقد تم التأكد من صدق الاستبانة وثباتها؛ وصلاحيتها لتحليل النتائج واختبار فرضياتها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

وصف فقرات الاستبيان:

يتكون الاستبيان من قسمين أساسيين، بالإضافة إلى المقدمة والرسالة الخاصة بكل استبيان:

القسم الأول: معلومات تتعلق بأفراد العينة، مثل: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المركز الوظيفي)

القسم الثاني: المعلومات المتعلقة بفقرات الاستبيان

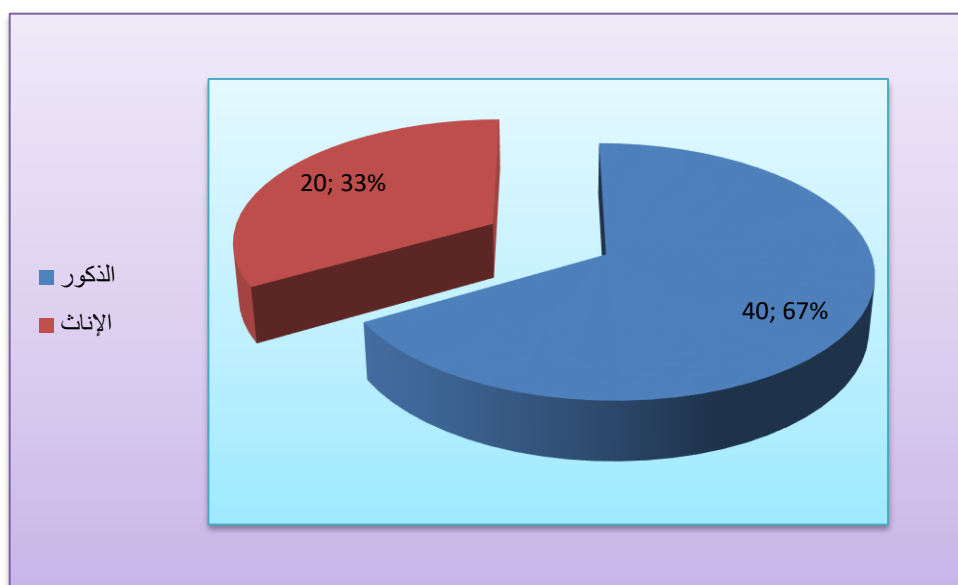
النتائج المتعلقة بوصف العينة:

١. متغير الجنس

جدول رقم (١) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (الجنس)

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
الذكور	٤٠	٦٧%
الإناث	٢٠	٣٣%
الإجمالي الكلي	٦٠	١٠٠%

تبين من الجدول رقم (١) أن أغلب مجتمع البحث كانوا فئة الذكور حيث بلغ عددهم (٤٠) مفردة ونسبة بلغت (٦٧%) وجاء في المرتبة الثانية الإناث حيث بلغ عددهم (٣٣) مفردات ونسبة بلغت (٣٣%) والشكل التالي رقم (١) يوضح ذلك. الشكل رقم (١) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (الجنس)



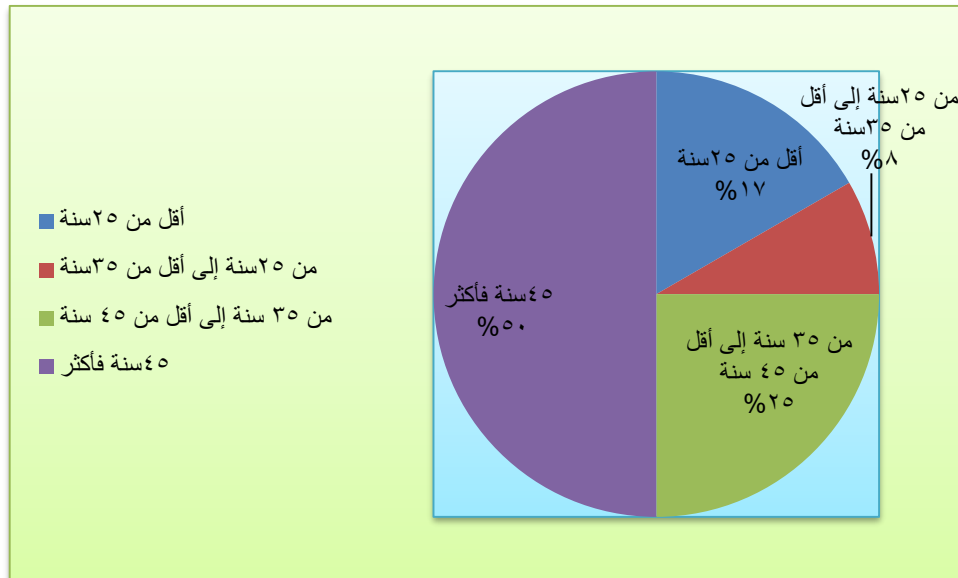
٢. متغير العمر

جدول رقم (٢) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (العمر)

العمر	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من ٢٥ سنة	١٠	١٧%
من ٢٥ سنة إلى أقل من ٣٥ سنة	٥	٨%
من ٣٥ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة	١٥	٢٥%
٤٥ سنة فأكثر	٣٠	٥٠%
الإجمالي الكلي	٦٠	١٠٠%

تبين من الجدول رقم (٢) ان أغلب الفئات العمرية للمبحوثين هي الفئة (٤٥ سنة فأكثر) حيث بلغ عددهم (٣٠) مفردة وبنسبة بلغت (٥٠%) ، وجاءت المرتبة الثانية " الفئة العمرية الثانية " من ٣٥ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة " حيث بلغ عددهم (١٥) مفردة وبنسبة بلغت (٢٥%) وجاءت في المرتبة الأخير " من ٢٥ سنة إلى أقل من ٣٥ سنة " حيث لم يتجاوز عددهم (٥) مفردات وبنسبة لم تتجاوز (٨%)

الشكل رقم (٢) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (العمر)



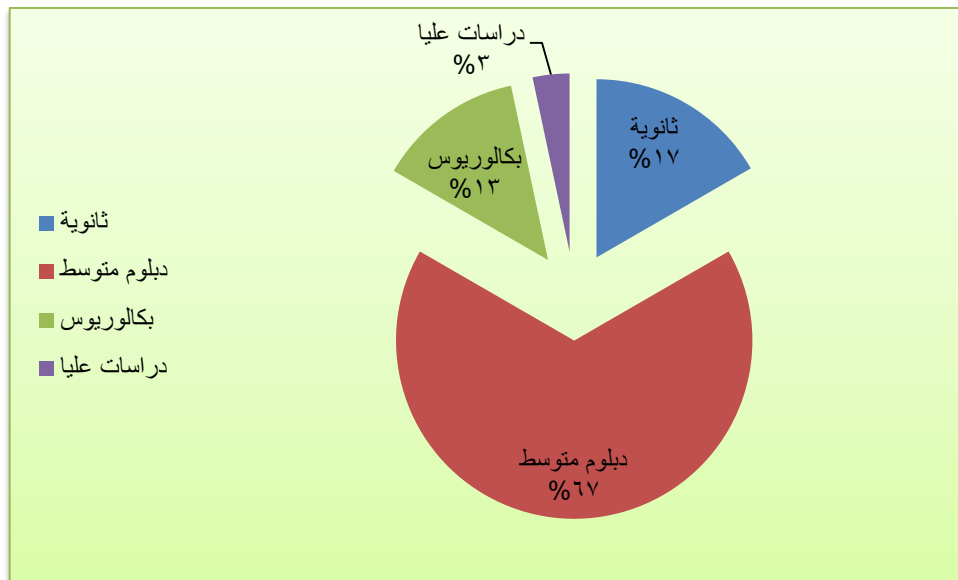
٣. متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (٣) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (المؤهل العلمي)

المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة المئوية
ثانوية	١٠	١٧%
دبلوم متوسط	٤٠	٦٧%
بكالوريوس	٨	١٣%
دراسات عليا	٢	٣%
الإجمالي	٣٠	١٠٠

نلاحظ من الجدول أن أغلب عينة الدراسة حاصلين على المؤهل العلمي " دبلوم متوسط حيث بلغ عددهم (٤٠) مفردة ونسبة بلغت (٦٧%) وفيما حصلت على المرتبة الثانية : المؤهل العلمي "ثانوية " حيث بلغ عددهم (١٠) مفردات ونسبة بلغت (١٧%) وجاءت المؤهل " دراسات عليا في الترتيب الأخير حيث لم يتجاوز عددهم (٢) ونسبة مئوية لم تتجاوز (٣%) والشكل التالي يوضح ذلك بشكل أفضل:

الشكل رقم (٣) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (المؤهل العلمي)



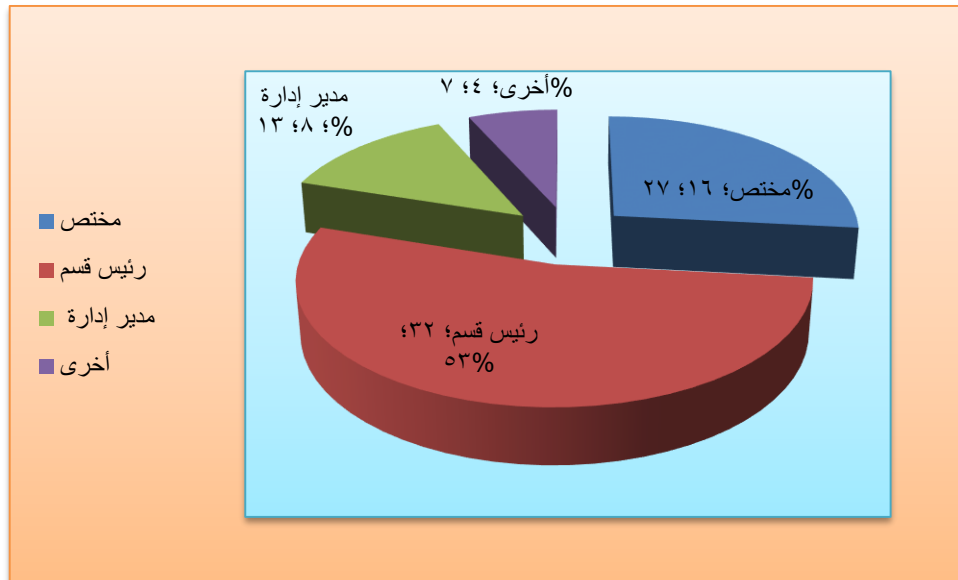
٤. متغير المركز الوظيفي:

جدول رقم (٤) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (المركز الوظيفي)

النسبة المئوية	التكرارات	المركز الوظيفي
٢٧%	١٦	مختص
٥٣%	٣٢	رئيس قسم
١٣%	٨	مدير إدارة
٧%	٤	أخرى
١٠٠%	٦٠	الإجمالي

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٤) بأن أغلب عينة الدراسة المركز الوظيفي لهم لديهم (رئيس قسم) حيث بلغ عددهم (٣٢) مفردة وبنسبة بلغت (٥٣%) ، جاءت في المرتبة الثانية الفئة (مختص) حيث بلغ عددهم (١٦) مفردة بنسبة بلغت (٢٧%) وجاءت في المرتبة الأخيرة الفئة (أخرى) حيث لم يتجاوز عددهم مفردة واحدة (٤) وبنسبة لم تتجاوز (٧%)، والشكل التالي يوضح ذلك بصورة أفضل.

الشكل رقم (٤) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (المركز الوظيفي)



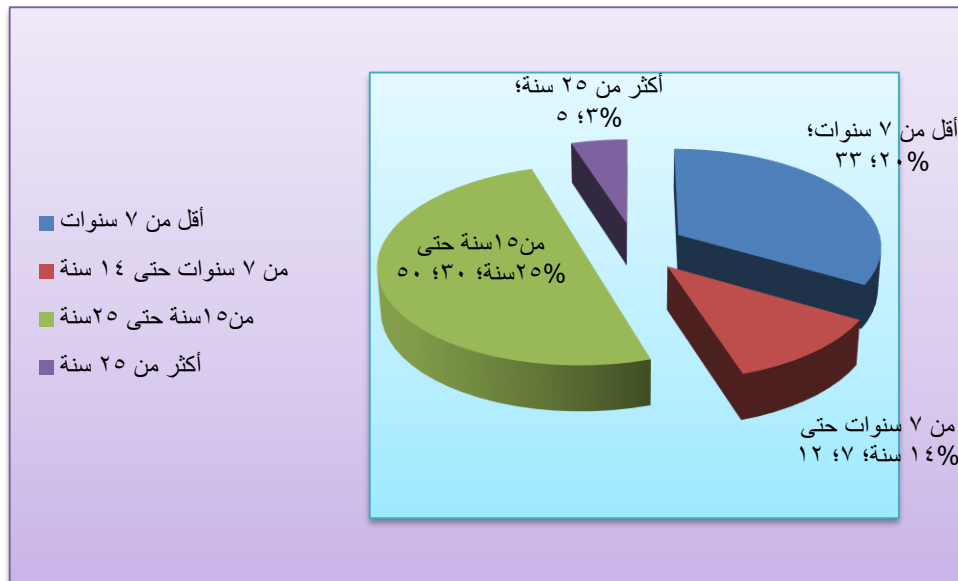
٥. متغير سنوات الخبرة:

جدول رقم (٥) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (سنوات الخبرة)

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من ٧ سنوات	٢٠	٣٣%
من ٧ سنوات حتى ١٤ سنة	٧	٢٠%
من ١٥ سنة حتى ٢٥ سنة	٣٠	٥٠%
أكثر من ٢٥ سنة	٣	٥%
الإجمالي	٦٠	١٠٠

نلاحظ من الجدول السابق رقم (٥) بأن أغلب عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم (من ١٥ سنة حتى ٢٥ سنة) حيث بلغ عددهم (٣٠) مفردة وبنسبة بلغت (٥٠%) ، جاءت في المرتبة الثانية الفئة من (أقل من ٧ سنوات) حيث بلغ عددهم (٢٠) مفردة بنسبة بلغت (٣٣%) وجاءت في المرتبة الأخيرة الفئة (أكثر من ٢٥ سنة) حيث بلغ عددهم (٣) مفردات وبنسبة لم تتجاوز (٥%)، والشكل التالي يوضح ذلك بصورة أفضل.

الشكل رقم (٥) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لمتغير (سنوات الخبرة)



المبحث الثاني

تحليل ونتائج البحث

كانت اجابات عينة البحث على اسئلة الاستبانة على النحو التالي:

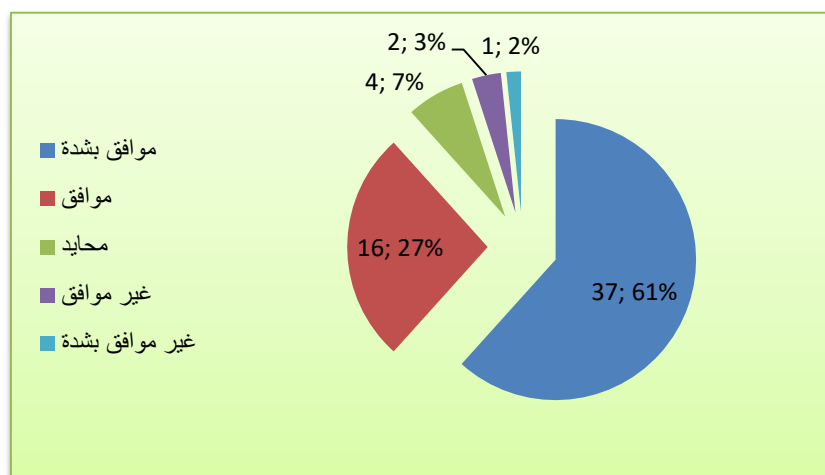
١. إجابات عينة الدراسة على الفقرة الأولى والتي تنص على أنه " يوجد لدى البنك إدارة متخصصة في إدارة المخاطر".

جدول رقم (٦) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الأولى

الفقرة الأولى	التكرارات	النسبة المئوية
موافق بشدة	٣٧	٦١%
موافق	١٦	٢٧%
محايد	٤	٧%
غير موافق	٢	٣%
غير موافق بشدة	١	٢%
الإجمالي	٦٠	١٠٠%

اتضح من الجدول السابق رقم (٦) بأن أغلب عينة الدراسة أجابوا " موافق بشدة" حيث بلغ عددهم (٣٧) مفردة و بنسبة بلغت (٦١%) فيما بلغ عدد الذين اجابوا " موافق" (١٦) مفردة وبنسبة مئوية بلغت (٢٧%) وهذا يعد مؤشر ايجابي وهذا يؤكد يوجد لدى البنك إدارة متخصصة في إدارة المخاطر"، والشكل التالي ويوضح ذلك بشكل افضل.

الشكل رقم (٦) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الأولى



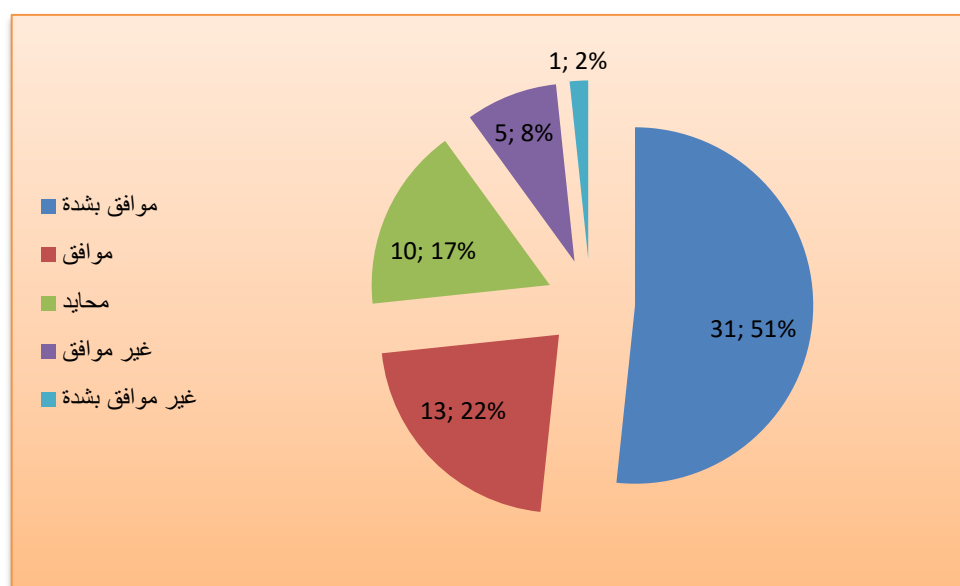
٢. إجابات عينة الدراسة على الفقرة الثانية والتي تنص على أن " تهتم القيادة العليا في البنوك بإدارة المخاطر والعاملين فيها"

جدول رقم (٧) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثانية

النسبة المئوية	التكرارات	الفقرة الأولى
٥١%	٣١	موافق بشدة
٢٢%	١٣	موافق
١٧%	١٠	محايد
٨%	٥	غير موافق
٢%	١	غير موافق بشدة
١٠٠%	٦٠	الإجمالي

انتضح من الجدول السابق رقم (٧) بأن أغلب عينة الدراسة أجابوا " موافق بشدة" حيث بلغ عددهم (٣١) مفردة و بنسبة بلغت (٥١%) فيما بلغ عدد الذين اجابوا " موافق" (١٣) مفردة وبنسبة مئوية بلغت (٢٢%) وهذا يعد مؤشر ايجابي وهذا يؤكد تهتم القيادة العليا في البنوك بإدارة المخاطر والعاملين فيها "، والشكل التالي ويوضح ذلك بشكل افضل.

الشكل رقم (٧) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثانية



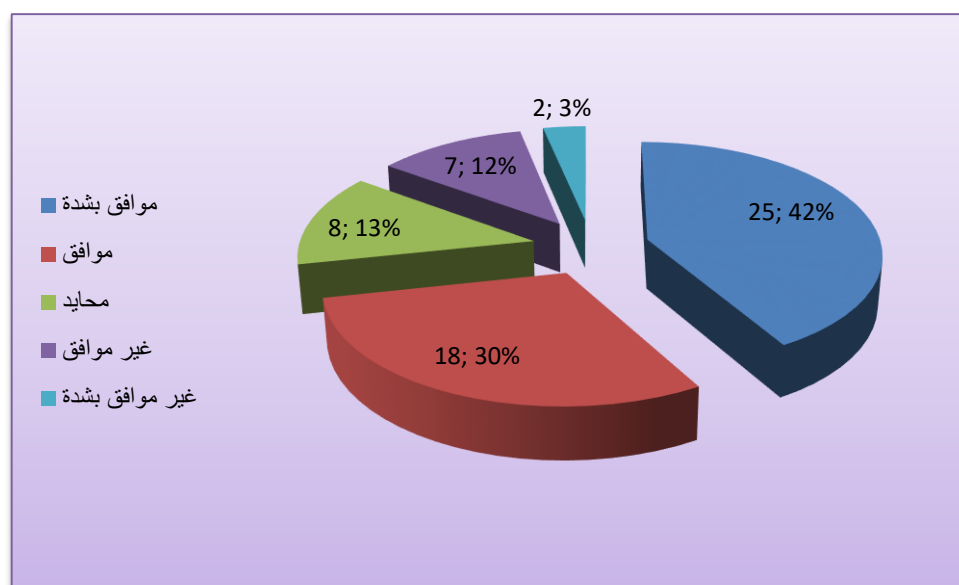
إجابات عينة الدراسة على الفقرة الثالثة والتي تنص على أنه " يتم تأهيل وتدريب العاملين في إدارة المخاطر من خلال الاستعانة بخبراء محليين ودوليين في مجال إدارة المخاطر.

جدول رقم (٨) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثالثة

النسبة المئوية	التكرارات	الفقرة الأولى
٤٢%	٢٥	موافق بشدة
٣٠%	١٨	موافق
١٣%	٨	محايد
١٢%	٧	غير موافق
٣%	٢	غير موافق بشدة
١٠٠%	٦٠	الإجمالي

اتضح من الجدول السابق رقم (٨) بأن أغلب عينة الدراسة أجابوا " موافق بشدة" حيث بلغ عددهم (٢٥) مفردة و بنسبة بلغت (٤٢%) فيما بلغ عدد الذين اجابوا " موافق" (١٨) مفردة وبنسبة مئوية بلغت (٣٠%) وهذا يعد مؤشر ايجابي وهذا يؤكد يتم تأهيل وتدريب العاملين في إدارة المخاطر من خلال الاستعانة بخبراء محليين ودوليين في مجال إدارة المخاطر"، والشكل التالي ويوضح ذلك بشكل افضل.

الشكل رقم (٨) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثالثة



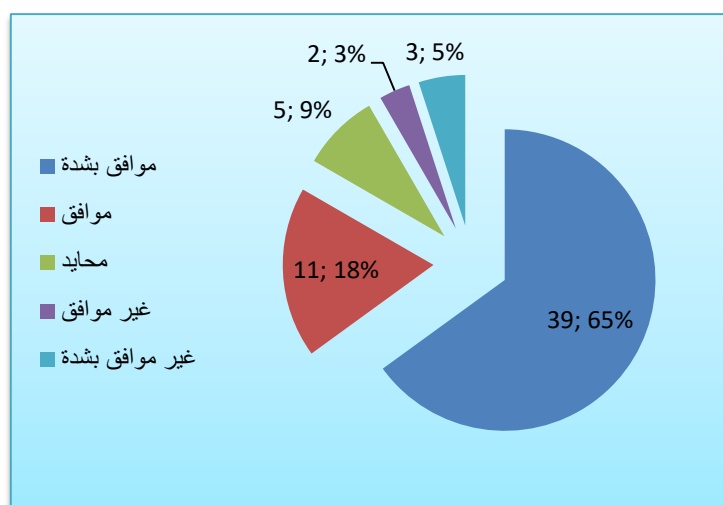
إجابات عينة الدراسة على الفقرة الرابعة والتي تنص على أنه " عند اتخاذ القرار الائتماني يعتمد البنك على شخصية العميل وقدرته على إدارة النشاط وعلى نوع الضمانات التي يقدمها للبنك.

جدول رقم (٩) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الرابعة

النسبة المئوية	التكرارات	الفقرة الأولى
٦٥%	٣٩	موافق بشدة
١٨%	١١	موافق
٩%	٥	محايد
٣%	٢	غير موافق
٥%	٣	غير موافق بشدة
١٠٠%	٦٠	الإجمالي

اتضح من الجدول السابق رقم(٩) بأن أغلب عينة الدراسة أجابوا " موافق بشدة" حيث بلغ عددهم (٣٩) مفردة و بنسبة بلغت (٦٥ %) فيما بلغ عدد الذين اجابوا " موافق" (١١) مفردة وبنسبة مئوية بلغت (١٨%) وهذا يعد مؤشر ايجابي وهذا يؤكد عند اتخاذ القرار الائتماني يعتمد البنك على شخصية العميل وقدرته على إدارة النشاط وعلى نوع الضمانات التي يقدمها للبنك"، والشكل التالي ويوضح ذلك بشكل افضل.

الشكل رقم (٩) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الرابعة



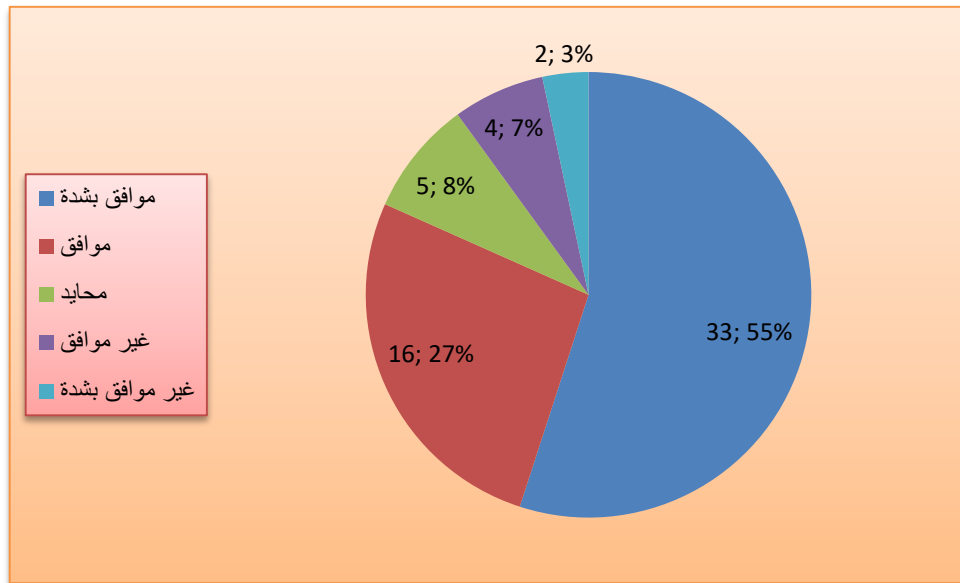
إجابات عينة الدراسة على الفقرة الخامسة والتي تنص على أنه " لإدارة المخاطر دور في الوقاية من الأزمات المالية التي تمر بها البلاد.

جدول رقم (١٠) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الخامسة

النسبة المئوية	التكرارات	الفقرة الأولى
٥٥%	٣٣	موافق بشدة
٢٧%	١٦	موافق
٨%	٥	محايد
٧%	٤	غير موافق
٣%	٢	غير موافق بشدة
١٠٠%	٦٠	الإجمالي

اتضح من الجدول السابق رقم (١٠) بأن أغلب عينة الدراسة أجابوا " موافق بشدة" حيث بلغ عددهم (٣٣) مفردة و بنسبة بلغت (٥٥%) فيما بلغ عدد الذين اجابوا " موافق" (١٦) مفردة وبنسبة مئوية بلغت (٢٧%) وهذا يعد مؤشر ايجابي وهذا يؤكد بأن لإدارة المخاطر دور في الوقاية من الأزمات المالية التي تمر بها البلاد"، والشكل التالي ويوضح ذلك بشكل افضل.

الشكل رقم (١٠) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الخامسة



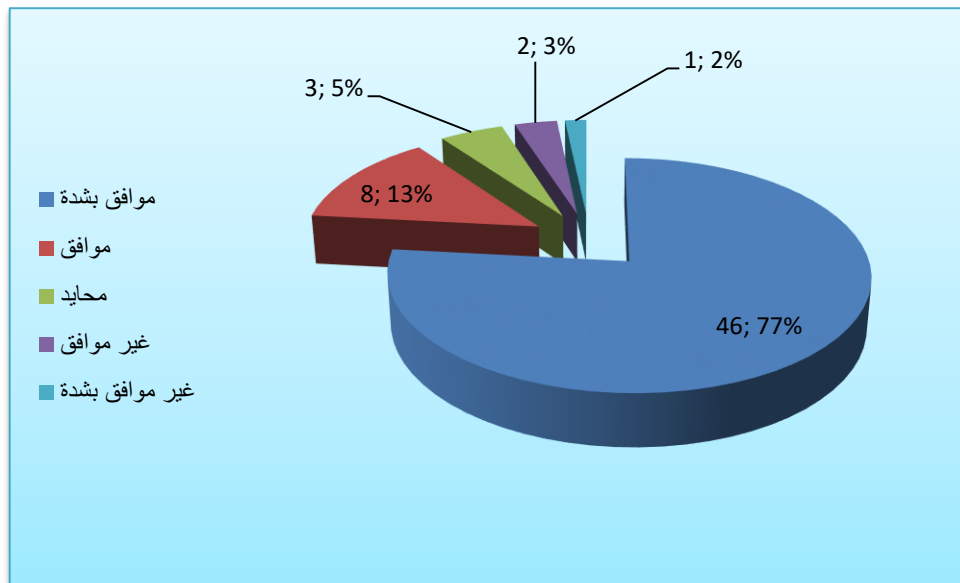
إجابات عينة الدراسة على الفقرة السادسة والتي تنص على أنه " إدارة المخاطر تقدم الحلول المعالجات المناسبة لحل الأزمات المالية التي قد تواجه البنك.

جدول رقم (١١) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة السادسة

النسبة المئوية	التكرارات	الفقرة الأولى
٧٧%	٤٦	موافق بشدة
١٣%	٨	موافق
٥%	٣	محايد
٣%	٢	غير موافق
٢%	١	غير موافق بشدة
١٠٠%	٦٠	الإجمالي

انتضح من الجدول السابق رقم (١١) بأن أغلب عينة الدراسة أجابوا " موافق بشدة" حيث بلغ عددهم (٤٦) مفردة و بنسبة بلغت (٧٧%) فيما بلغ عدد الذين اجابوا " موافق" (٨) مفردة وبنسبة مئوية بلغت (١٣%) وهذا يعد مؤشر ايجابي وهذا يؤكد إدارة المخاطر تقدم الحلول المعالجات المناسبة لحل الأزمات المالية التي قد تواجه البنك. "، والشكل التالي ويوضح ذلك بشكل افضل.

الشكل رقم (١١) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة السادسة



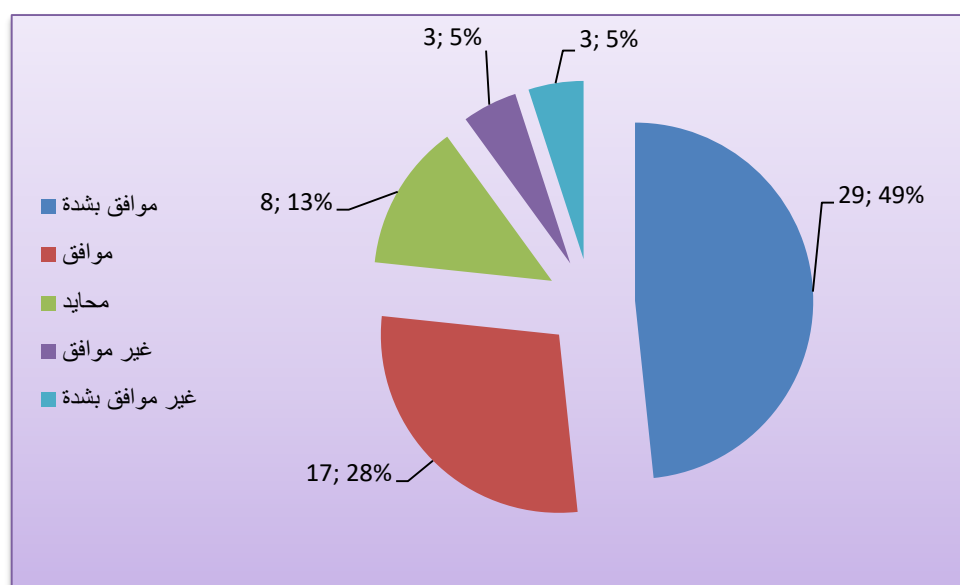
إجابات عينة الدراسة على الفقرة السابعة والتي تنص على أنه " تقوم إدارة البنك بوضع تشريعات وقوانين تنظم العمل في إدارة المخاطر وبما يساهم في حل الأزمات المالية في البنك.

جدول رقم (١٢) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة السابعة

النسبة المئوية	التكرارات	الفقرة الأولى
٧٩%	٢٩	موافق بشدة
٢٨%	١٧	موافق
١٣%	٨	محايد
٥%	٣	غير موافق
٥%	٣	غير موافق بشدة
١٠٠%	٦٠	الإجمالي

اتضح من الجدول السابق رقم (١٢) بأن أغلب عينة الدراسة أجابوا " موافق بشدة" حيث بلغ عددهم (٢٩) مفردة وبنسبة بلغت (٤٩%) فيما بلغ عدد الذين اجابوا " موافق" (١٧) مفردة وبنسبة مئوية بلغت (٢٨%) وهذا يعد مؤشر ايجابي وهذا يؤكد تقوم إدارة البنك بوضع تشريعات وقوانين تنظم العمل في إدارة المخاطر وبما يساهم في حل الأزمات المالية في البنك"، والشكل التالي ويوضح ذلك بشكل افضل.

الشكل رقم (١٢) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة السابعة



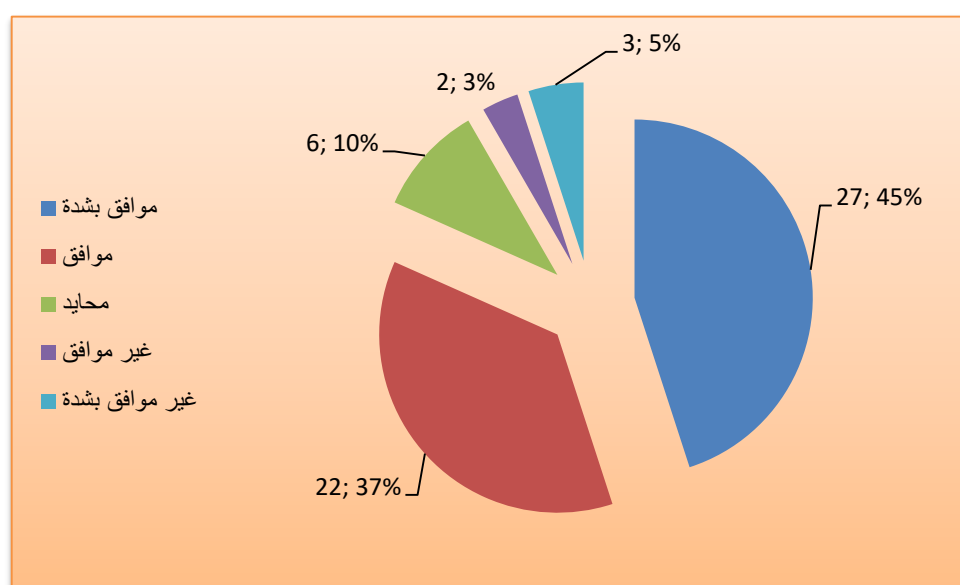
إجابات عينة الدراسة على الفقرة الثامنة والتي تنص على أنه " توفير مبالغ احتياطية من العملات الأجنبية من الأساليب التي تتخذها البنوك في الوقاية من الأزمات المالية

جدول رقم (١٣) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثامنة

النسبة المئوية	التكرارات	الفقرة الأولى
٤٥ %	٢٧	موافق بشدة
٣٧ %	٢٢	موافق
١٠ %	٦	محايد
٣ %	٢	غير موافق
٥ %	٣	غير موافق بشدة
١٠٠ %	٦٠	الإجمالي

اتضح من الجدول السابق رقم(١٣) بأن أغلب عينة الدراسة أجابوا " موافق بشدة" حيث بلغ عددهم (٢٧) مفردة وبنسبة بلغت (٤٥ %) فيما بلغ عدد الذين أجابوا " موافق" (٢٢) مفردة وبنسبة مئوية بلغت (٣٧ %) وهذا يعد مؤشر ايجابي وهذا يؤكد توفير مبالغ احتياطية من العملات الأجنبية من الأساليب التي تتخذها البنوك في الوقاية من الأزمات المالية "، والشكل التالي ويوضح ذلك بشكل افضل.

الشكل رقم (١٣) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثامنة



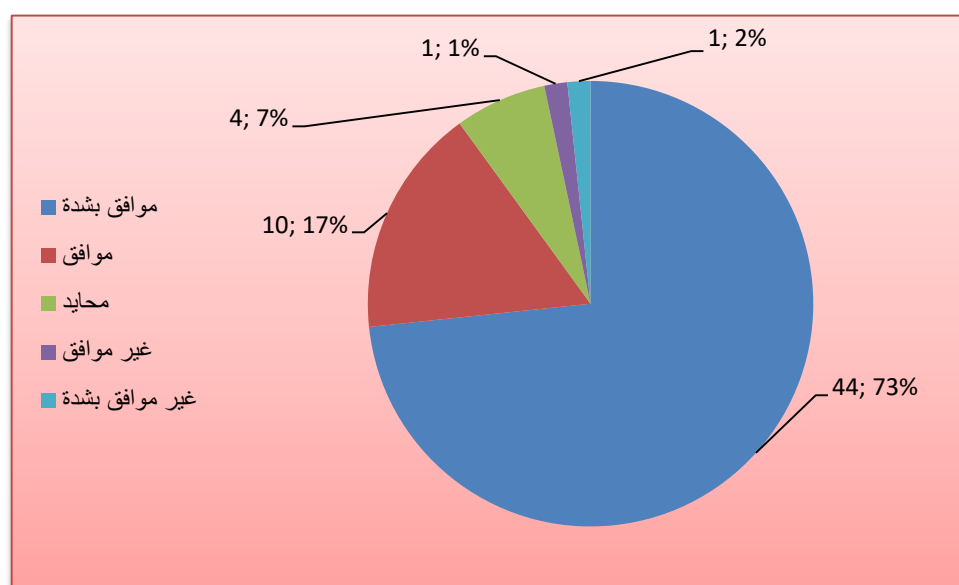
إجابات عينة الدراسة على الفقرة التاسعة والتي تنص على أنه " في حالة وجود أزمات مالية في اليمن يقوم البنك بتوقيف العمليات الائتمانية وإيقاف عملية صرف القروض

جدول رقم (١٤) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة التاسعة

النسبة المئوية	التكرارات	الفقرة الأولى
٧٣%	٤٤	موافق بشدة
١٧%	١٠	موافق
٧%	٤	محايد
٢%	١	غير موافق
١%	١	غير موافق بشدة
١٠٠%	٦٠	الإجمالي

انتضح من الجدول السابق رقم(١٤) بأن أغلب عينة الدراسة أجابوا " موافق بشدة" حيث بلغ عددهم (٤٤) مفردة و بنسبة بلغت (٧٣%) فيما بلغ عدد الذين اجابوا " موافق" (١٠) مفردة وبنسبة مئوية بلغت (١٧%) وهذا يعد مؤشر ايجابي وهذا يؤكد في حالة وجود أزمات مالية في اليمن يقوم البنك بتوقيف العمليات الائتمانية وإيقاف عملية صرف القروض"، والشكل التالي ويوضح ذلك بشكل افضل.

الشكل رقم (١٤) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة التاسعة



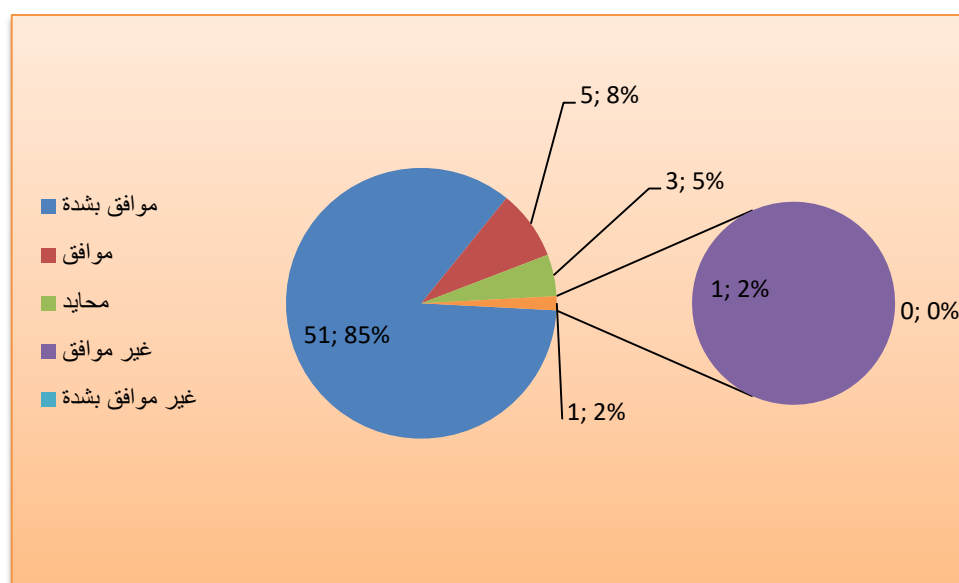
إجابات عينة الدراسة على الفقرة العاشرة والتي تنص على أنه " توجد إدارة متخصصة في البنك لمتابعة الأوضاع الاقتصادية ومتابعة القطاع المالي والمصرفي في الجمهورية اليمنية

جدول رقم (١٥) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة العاشرة

النسبة المئوية	التكرارات	الفقرة الأولى
٨٥%	٥١	موافق بشدة
٨%	٥	موافق
٥%	٣	محايد
٢%	١	غير موافق
٠%	٠	غير موافق بشدة
١٠٠%	٦٠	الإجمالي

اتضح من الجدول السابق رقم(١٥) بأن أغلب عينة الدراسة أجابوا " موافق بشدة" حيث بلغ عددهم (٥١) مفردة و بنسبة بلغت (٨٥%) فيما بلغ عدد الذين اجابوا " موافق" (٥) مفردة وبنسبة مئوية بلغت (٨%) وهذا يعد مؤشر ايجابي وهذا يؤكد توجد إدارة متخصصة في البنك لمتابعة الأوضاع الاقتصادية ومتابعة القطاع المالي والمصرفي في الجمهورية اليمنية "، والشكل التالي ويوضح ذلك بشكل افضل.

الشكل رقم (١٥) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة العاشرة



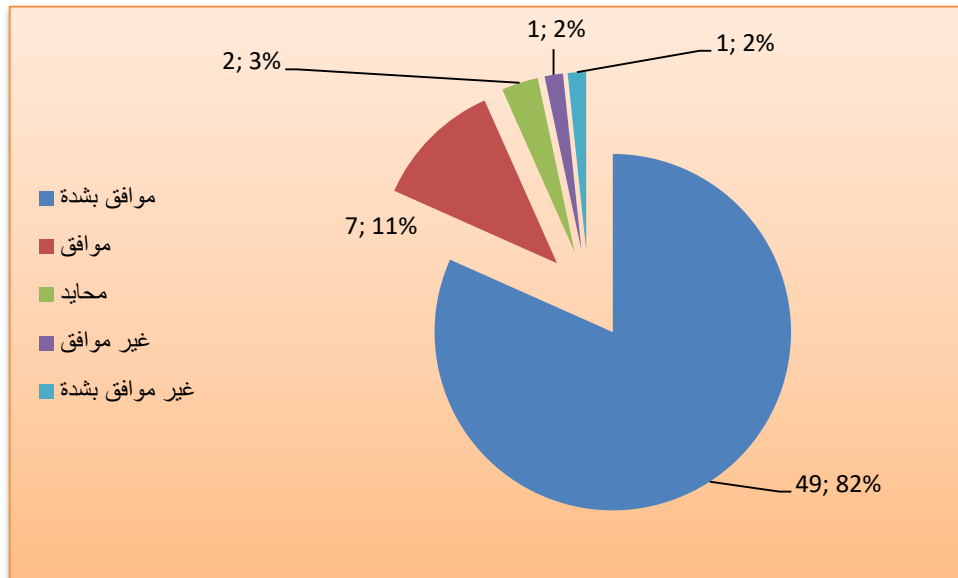
إجابات عينة الدراسة على الفقرة الحادية عشر والتي تنص على أنه " هناك العديد من الوسائل التي يستخدمها البنك في إدارة الأزمات والمخاطر التي قد تواجه البنك.

جدول رقم (١٦) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الحادية عشر

النسبة المئوية	التكرارات	الفقرة الأولى
٨٢%	٤٩	موافق بشدة
١١%	٧	موافق
٣%	٢	محايد
٢%	١	غير موافق
٢%	١	غير موافق بشدة
١٠٠%	٦٠	الإجمالي

انتضح من الجدول السابق رقم(١٦) بأن أغلب عينة الدراسة أجابوا " موافق بشدة" حيث بلغ عددهم (٤٩) مفردة و بنسبة بلغت (٨٢%) فيما بلغ عدد الذين اجابوا " موافق" (٧) مفردة وبنسبة مئوية بلغت (١١%) وهذا يعد مؤشر ايجابي وهذا يؤكد هناك العديد من الوسائل التي يستخدمها البنك في إدارة الأزمات والمخاطر التي قد تواجه البنك "، والشكل التالي ويوضح ذلك بشكل افضل.

الشكل رقم (١٦) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الحادية عشر



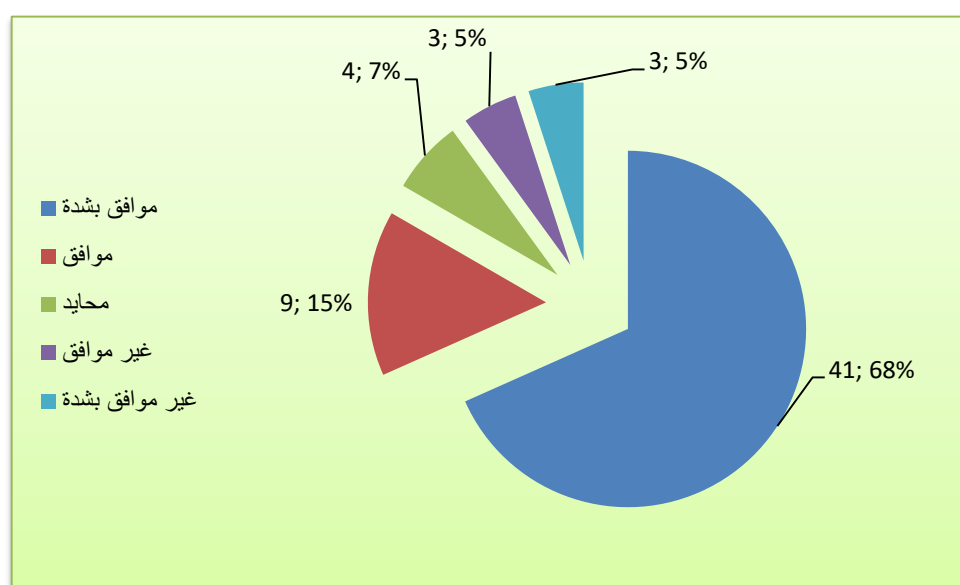
إجابات عينة الدراسة على الفقرة الثانية عشر والتي تنص على أنه " تساهم إدارة المخاطر في البنك في الحفاظ على رأس مال البنك من الخسارة أو الضياع أو التعرض للخطر .

جدول رقم (١٧) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثانية عشر

النسبة المئوية	التكرارات	الفقرة الأولى
٦٨%	٤١	موافق بشدة
١٥%	٩	موافق
٧%	٤	محايد
٥%	٣	غير موافق
٥%	٣	غير موافق بشدة
١٠٠%	٦٠	الإجمالي

اتضح من الجدول السابق رقم (١٧) بأن أغلب عينة الدراسة أجابوا " موافق بشدة" حيث بلغ عددهم (٤١) مفردة و بنسبة بلغت (٦٨%) فيما بلغ عدد الذين اجابوا " موافق" (٩) مفردة وبنسبة مئوية بلغت (١٥%) وهذا يعد مؤشر ايجابي وهذا يؤكد بأن إدارة المخاطر في البنك تساهم في الحفاظ على رأس مال البنك من الخسارة أو الضياع أو التعرض للخطر ."، والشكل التالي ويوضح ذلك بشكل افضل.

الشكل رقم (١٧) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثانية عشر



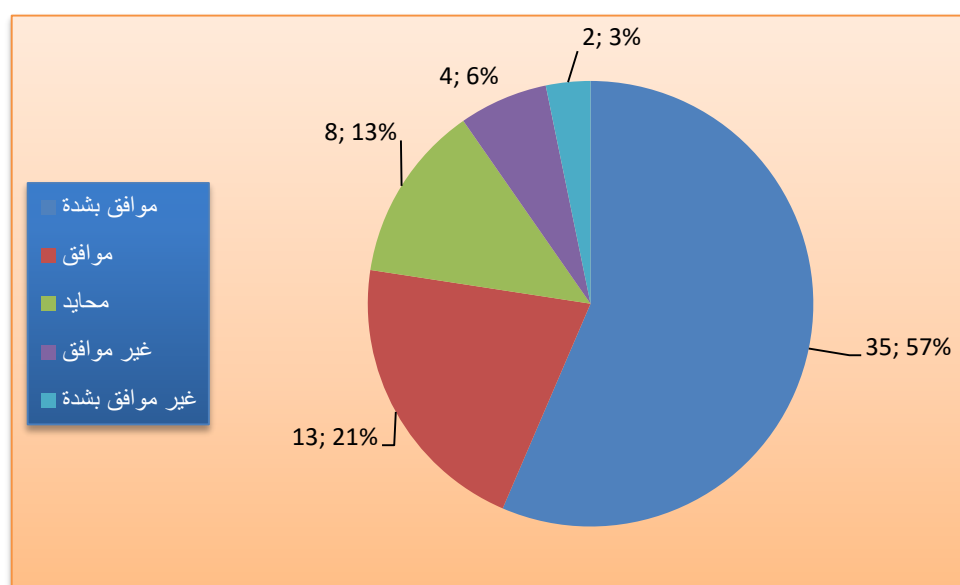
إجابات عينة الدراسة على الفقرة الثالثة عشر والأخيرة والتي تنص على أنه " توفر قيادة البنك كافة الإمكانيات المادية اللازمة لإدارة المخاطر

جدول رقم (١٨) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثالثة عشر

النسبة المئوية	التكرارات	الفقرة الأولى
٥٧%	٣٥	موافق بشدة
٢١%	١٣	موافق
١٣%	٨	محايد
٦%	٤	غير موافق
٣%	٢	غير موافق بشدة
١٠٠%	٦٠	الإجمالي

اتضح من الجدول السابق رقم (١٨) بأن أغلب عينة الدراسة أجابوا " موافق بشدة" حيث بلغ عددهم (٣٥) مفردة و بنسبة بلغت (٥٧%) فيما بلغ عدد الذين اجابوا " موافق" (١٣) مفردة وبنسبة مئوية بلغت (٢١%) وهذا يعد مؤشر ايجابي وهذا يؤكد توفير قيادة البنك كافة الإمكانيات المادية اللازمة لإدارة المخاطر "، والشكل التالي ويوضح ذلك بشكل افضل.

الشكل رقم (١٨) يوضح اجابات عينة الدراسة على الفقرة الثالثة عشر



الفصل الرابع

عرض النتائج والتوصيات

النتائج

التوصيات

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

نتائج البحث :

- من العوامل المؤثرة في اداره المخاطر في البنوك المصرفيه خطر سعر الفائدة،خطر الإقراض،خطر السيولة وخطر التشغيل.
- تعمل اداره المخاطر في مصرف الكريمي على اتخاذ التدابير والإجراءات الرقابيه من خلال التقليل من منح الائتمان ومراقبه العملاء.
- اهم الصعوبات والتحديات التي تواجه اداره المخاطر هي قله المفهوميه في التعامل مع المخاطر من قبل موظفين اداره المخاطر والمنافسه التي يتعرض لها البنك من قبل المنافسين من البنوك الأخرى وضعف المركز المالي للبنك مما يؤثر على اداره المخاطر.
- لا توجد علاقه بين توفر المناخ الملائم واداره المخاطر في البنوك المصرفية اليمنيه.
- هناك علاقه بحيث ان اداره المخاطر في مصرف الكريمي تستند على ثلاثه إجراءات سليمة وهي وضع حد للمخاطرة والتنوع.
- هناك علاقه بحيث ان اداره المخاطر تعمل على وضع استراتيجيات وسياسات هامه لكي يتم منح الائتمان.
- هناك علاقه بين التدابير والإجراءات الرقابيه واداره المخاطر بمصرف الكريمي.

• العلاقة بين المخاطر النظامية والغير نظامية هي ان المخاطر النظامية تكمن في البيئة الخارجية للبنك والمخاطر الغير نظامية تكون داخل البنك نفسه وذلك فان المخاطر النظامية والغير نظامية تؤثر على بنك الكريمي سواء بمخاطر خارجيه مثل المخاطر الاقتصادية والمخاطر الداخليه مثل المخاطر الائتمانية.

التوصيات:

- على القيادة العليا في البنوك الاهتمام بإدارة المخاطر والعاملين فيها.
- ضرورة تأهيل وتدريب العاملين في إدارة المخاطر من خلال الاستعانة بخبراء محليين ودوليين في مجال إدارة المخاطر.
- يجب على قيادة البنك الاعتماد على شخصية العميل وقدرته على إدارة النشاط وعلى نوع الضمانات التي يقدمها للبنك عند اتخاذ القرار الائتماني.
- و يوصي الباحثون بالاستفادة من نتائج هذه الدراسة والدراسات السابقة والعمل على تطبيقها على أرض الواقع.
- نوصي البنوك اليمنية بالانفتاح على الأسواق المالية، مما يساعدها على تبني إستراتيجية مصرفية شاملة، والعمل على تنظيم المكاسب والتقليل من الخسائر المتوقعة.
- نوصي بضرورة تكوين العنصر البشري وتثقيفه على تسيير البنوك وإدارة المخاطر بما يسمح له في المستقبل من التنبؤ بالمخاطر والتقليل ما أمكن من خطورتها.
- ضرورة تقوية إدارة المخاطر لتكون قادرة على مواجهة التحديات التي تتعرض لها البنوك.
- على البنوك البحث أكثر على الجوانب الوقائية الفعالة في إدارة المخاطر.

- العمل على إجراء دراسات شبيهة لهذا التخصص.

قائمة المراجع

١. أحمد شعبان محمد على ،انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية ، الدار الجامعية ، ٢٠٠٧م.
٢. أحمد محمد محمود نصار، مقدمة عامة عن المصارف والعمل المصرفي.
٣. إدارة مخاطر العملة ،إعداد إدارة البحوث والدراسات ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ،المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية ،الأردن ،العدد ٠٤ ، ١٩٩٤م.
٤. أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن ٢٠١٣م.
٥. جميل الزيدانين، أساسيات في الجهاز المالي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ١٩٩٩م.
٦. حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، بدون دار نشر، بدون بلد نشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.
٧. حماد طارق عبد العال ، تقييم أداء البنوك التجارية" تحليل العائد والمخاطرة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية، ٢٠٠١ م.
٨. رجم نصيب ، " تقييم قواعد الملاءة المصرفية على مستوى المصارف الجزائرية " ، فعاليات الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري - واقع و آفاق ، جامعة قالمة ، نوفمبر ٢٠٠١م.
٩. سارة فروح، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية، "دراسة حالة بعض وكالات القرض الشعبي الجزائري، جامعة أم البواقي - الجزائر - رقم التسجيل ٢٠١٦، ١١/٤٠٠٨٠٨٤.
١٠. سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.

١١. سعودي حفصة،، فعالية وأداء وظيفة المراجعة في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي - رسالة الجزائر ٢٠١٥م.
١٢. سليمان ناصر ، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل ، مداخله ضمن الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع و تحديات- ديسمبر ،جامعة الشلف ،٢٠٠٤م.
١٣. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المصارف، مصر، ٢٠٠٥.
١٤. شعبان فرج - دروس موجهة لطلبة ٢٠١٤م.
١٥. صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيق العملية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ٢٠٠٩م.
١٦. صادق راشد الشمري، إدارة العمليات المصرفية، دار البازوري للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان ٢٠١٣م.
١٧. طارق عبد العال حماد ،دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ، المكتب العربي،القاهرة، ٢٠٠٠م.
١٨. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية ، مصر، ٢٠٠٣م.
١٩. عاطف عبدالمنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، القاهرة ٢٠٠٨م.
٢٠. عبد الحق بو عتروس ، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف ،مجلة العلوم الإنسانية لجامعة منتوري بقسنطينة، العدد : ١٢ ، ١٩٩٩ م.
٢١. عبد الرزاق خليل وأحلام بوعبدل ، الصناعة المصرفية العربية وتحديات اتفاقية بازل II ،مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية ،العدد ١٥ ، سبتمبر ٢٠٠٦م.
٢٢. عبدالولي معياد وآخرون بعنوان دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية بالتطبيق على كاك بنك، جامعة المستقبل ٢٠١٩م.

٢٣. محمد الصيرفي إدارة المصارف، أخصائي تنمية الموارد البشرية وبناء هيكل تنظيمي، أستاذ إدارة أعمال، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية ٢٠٠٧م.

٢٤. محمد بن بوزيان وآخرون، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة واقع وأفاق لتطبيق مقررات بازل ٣، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة دولة قطر ١٩_٢١ ديسمبر ٢٠١١.

٢٥. محمد رفيق المصري، ٢٠٠٩، التأمين وإدارة المخاطر، تطبيقات على التأمين العامة، دار الوهران للنشر والتوزيع، عمان.

٢٦. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٩.

٢٧. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن ، ٢٠٠٦م.

٢٨. مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ٢٠٠٩م.

٢٩. منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٩٩م.

30. Weston, J., Besley, S. and Brigham, T., Essentials of managerial Finance University of California, Los Anglos, (The Dryden press), 1996.

31. Kamerschen, D., Money and Banking , The University of Georgia, Athens, (South Western Publishing co) 1992.

الملاحق



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الإدارية
قسم العلوم المالية والمصرفية

استبيان البحث

الأخ . الأخت / المحترم / المحترمة

تحية طيبة وبعد

الموضوع / استبانة

نتوجه إليكم بالتقدير والاحترام أملين تعاونكم في الرد على أسئلة استبيان الدراسة بعنوان: "إدارة المخاطر في البنوك اليمنية ودورها في الوقاية من الازمات المالية (دراسة حالة على بنك الكريمي في أمانة العاصمة صنعاء) - للحصول على درجة البكالوريوس في قسم العلوم المالية والمصرفية، وسيتم استخدامها لغرض البحث العلمي فقط... وعليه: نرجو منكم قراءة مفردات الاستبيان المرفق بدقة والإجابة على أسئلتها وذلك بوضع إشارة (✓) في الخانة المحددة علماً بأن المعلومات التي ستدلون بها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير،،

الباحثون

أولاً: البيانات الشخصية والوظيفية:

يرجى التكرم بوضع إشارة (√) أمام خيار واحد:

1- الجنس

ذكر ☐ أنثى ☐

2- العمر

أقل من 30 ☐ من 30 سنة إلى 45 سنة ☐ أكثر من 45 سنة ☐

3- سنوات الخبرة

أقل من 10 سنوات ☐ من 10 سنوات إلى 20 سنة ☐ أكثر من 20 سنة ☐

4- المؤهل العلمي

دكتوراه ☐ ماجستير ☐ بكالوريوس أو (ليسانس) ☐ أخرى: اذكرها.... ☐

5- التخصص العلمي

ادارة ☐ محاسبة ☐ حاسوب ☐ مالية ومصرفية ☐

6- الوظيفة الحالية

مدير عام ☐ مدير إدارة ☐ رئيس قسم ☐ موظف ☐

المعلومات الموضوعية:

م	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١.	يوجد لدى البنك إدارة متخصصة في إدارة المخاطر					
٢.	تهتم القيادة العليا في البنوك بإدارة المخاطر والعاملين فيها					
٣.	يتم تأهيل وتدريب العاملين في إدارة المخاطر من خلال الاستعانة بخبراء محليين ودوليين في مجال إدارة المخاطر					
٤.	عند اتخاذ القرار الائتماني يعتمد البنك على شخصية العميل وقدرته على إدارة النشاط وعلى نوع الضمانات التي يقدمها للبنك.					
٥.	لإدارة المخاطر دور في الوقاية من الأزمات المالية التي تمر بها البلاد.					
٦.	إدارة المخاطر تقدم الحلول المعالجات المناسبة لحل الأزمات المالية التي قد تواجه البنك.					
٧.	تقوم إدارة البنك بوضع تشريعات وقوانين تنظم العمل في إدارة المخاطر وبما يساهم في حل الأزمات المالية في البنك.					
٨.	توفير مبالغ احتياطية من العملات الأجنبية من الأساليب التي تتخذها البنوك في الوقاية من الأزمات المالية					
٩.	في حالة وجود أزمات مالية في اليمن يقوم البنك بتوقيف العمليات الائتمانية وإيقاف عملية صرف القروض					
١٠.	توجد إدارة متخصصة في البنك لمتابعة الأوضاع الاقتصادية ومتابعة القطاع المالي والمصرفي في الجمهورية اليمنية					
١١.	هناك العديد من الوسائل التي يستخدمها البنك في إدارة الأزمات والمخاطر التي قد تواجه البنك.					
١٢.	تساهم إدارة المخاطر في البنك في الحفاظ على رأس مال البنك من الخسارة أو الضياع أو التعرض للخطر.					
١٣.	توفير قيادة البنك كافة الإمكانيات المادية اللازمة لإدارة المخاطر					

Research Summary

The study aimed at: Getting to know the status of risk management at Al-Kuraimi Bank, highlighting the main concepts of risks and how to manage them, knowing the availability of the right procedures to develop the work of risk management and the availability of the censorship procedures of risk management at Al-Kuraimi Bank.

The most important results of this research are: There is an effect of risk management on Yemeni banks, there is a specialized department for risk management in the bank, the senior leadership cares about risk management and its workers by rehabilitating and training them through seeking the assistance from the national and international experts in the field of risk management. There is a role for the risk management in preventing the financial crises that the country is experiencing. The risk management provides the suitable solutions to solve the financial crises that might face the bank. The bank management sets legislations and laws that organize the work in the risk management in a way that contributes to solve the financial crises in the bank. The bank leaders provide all the financial possibilities needed for the risk management.

The most important recommendations are shown in the following: The senior leadership is recommended to care about risk management and its workers by rehabilitating and training them through seeking the assistance from the national and international experts in the field of risk management. The bank leadership should depend on the client's personality and his/her ability to manage the activity and on the type of the guarantees he/she provides when making a credit decision. The researchers recommend making more studies and researches in the future besides recommending getting benefits from the results of this and the previous studies and work on implementing them in the reality.